

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 641

الثلاثاء 3 نيسان/أبريل 2001، الساعة 10/00
فيينا

مخبر مستنسخ غير منقح

الرئيس: السيد كوبال (الجمهورية التشيكية)

سأحيل الكلمة للوفد الأول في القائمة وهو السيد ممثل
الاتحاد الروسي.

افتتحت الجلسة الساعة 10/17

السيد كولسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة
فورية من اللغة الروسية): السيد الرئيس، أنتم
تترأسون با سيادة الرئيس هذه اللجنة، وهذا مبعث
ارتياح لنا لأنها هذه المرة الرابعة التي يترأس فيها
دبلوماسي بارع [يتعذر سماعها؟] كهذه تعكف على
تطوير المبادئ الأساسية الخاصة بقانون الفضاء
الدولي. والأربعين عاما الماضية هي المرحلة الأولى
من مرحلة تطوير لقانون الفضاء الدولي.ونحن الآن نخطو إلى مرحلة جديدة إلى
تطوير هذه القانون، والسبب في هذا معروف للجميع،
إذ أن هناك نوع من الأنشطة التي التجارية التي تهتم
في الفضاء الخارجي، وهناك تطوير جديد للتكنولوجيا
وتغييرات تحدث في العلاقات الدولية وأشكال جديدة
تظهر من أشكال العلاقات الدولية، ومن ثم نستطيع
أن نقول أن هناك جيل جديد للفضاء الخارجي.وننذكر محفل جيل الفضاء في خضم المؤتمر
الثالث، وهو عن أولئك الشباب الذين لا يتخيلون
حياتهم دون الفضاء الخارجي. ووفد الاتحاد الروسي،
وهو خليفة للاتحاد السوفيتي بالنسبة لأنشطة الفضاء
وتطوير قانون الفضاء، أقول الاتحاد الروسي يلتزم
التراما قويا بتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي والتطور
التدريجي لقانون الفضاء الخارجي، ودعم الدور الذي
تضطلع به هيئات الأمم المتحدة في هذا المضمار، بما
في ذلك الدور الذي تضطلع به اللجنة الفرعية
القانونية. وبعبارة أخرى فنحن ندرك أن الفضاء
الخارجي هي مجال للاستخدام العام وأن النظام الذي
به، هو بمثابة تجسيد لمصالح المجتمع الدولي بصفةالرئيس: أعلن عن افتتاح هذا الاجتماع،
السادة أصحاب السعادة، أعلن عن افتتاح الاجتماع
641 للجنة الفرعية القانونية المتفرعة عن لجنة
الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.وقبل أن نواصل مداولاتنا لصباح هذا اليوم
أود أن أقول بضع كلمات عن استخدام التلغرافات
المحمولة والحاسوبيات الصغيرة المستخفة، وذلك إبان
عمل هذه اللجنة. في حين أننا ندرك أن استخدام هذه
الأجهزة قد أضحي جزءا لا يتجزأ من عمل الكثير
من الزملاء، إلا أنني أذكر السادة أعضاء الوفود، أنه
إضافة إلى ما يسببه هذا من التقاتنا بعيدا عن
المناقشات، إلا أنه أيضا إضافة إلى ذلك تتدخل في
عمل الأجهزة الإلكترونية في قاعة المؤتمرات كنظام
الترجمة الفورية على سبيل المثال، وعليه، أطلب
إليكم أيها الزملاء أن نتعاونوا معنا في أن نقللوا قدر
الإمكان من استخدام هذه الأجهزة إبان فترة الاجتماع،
أرجوكم أن تتعاونوا معي في هذا الصدد.

تبادل عام للآراء

سوف نبدأ مرة أخرى مناقشة البند الثالث،
وهو "التبادل العام في الآراء" ولدينا عدد كبير من
الوفود، لحسن الحظ، قد طلبت الكلمة، ومن ثم فأنتيأيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995،
توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها
التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر
الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تلقى باللغات الأخرى
مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في
نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون
أسبوع من تاريخ النشر، إلى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial
Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria
وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

السيد الرئيس، إن وفدنا مقتنع بأن مسائل الفضاء الخارجي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياتنا اليومية حتى أنه يمكن مناقشتها فقط مناقشة شاملة أخذة في الاعتبار مصالح كل الدول وكل الجوانب للعلاقات الدولية، لك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس وعلى حسن انتباهكم جميعاً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الاتحاد الروسي، وفي قائمة صباح اليوم السيد ممثل البيرو، السفير باولينيش، أعطيه الكلمة.

السيد باولينيش (بيرو) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): لك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس. أبدأ يا سيادة الرئيس بتهنئتك على تعيينكم الرسمي رئيساً لهذه اللجنة الفرعية، ونؤكد على التزام بلدنا بيرو بالتنفيذ الفعال لقانون الفضاء الخارجي وندعم كل المبادرات التي جرى تطويرها والتي تهدف أساساً إلى الالتزام بمعاهدات الأمم المتحدة الخمس الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

وبالنسبة لهذا الموضوع تود أن تعلن بيرو أنها بفضل قرار من المحكمة العليا، فإننا قدمنا إلى المؤتمر العام لدينا، الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية عن الأجسام الفضائية وذلك للمصادقة عليها.

ونرى من الأهمية بمكان دراسة الإجراءات التي تكمل النظام القانوني الحالي الذي ينظم مسائل الفضاء بهدف وضع إطار قانوني وفعال للتقدم الذي يحدث في تكنولوجيا الفضاء، وكذلك الطابع التجاري لأنشطة الفضاء وتحديد المعالم الأساسية للمدار الثابتة بالنسبة للأرض، والحد من الحطام الفضائي، هذا من جملة الأمور.

ولهذا السبب فإن بيرو تود أن تعرب عم دعماً للاقتراح الذي طرحته كل من الاتحاد الروسي والصين و[؟] يتعذر سماعها؟] ألا وهو أن نعقد، في فترة هذا الاجتماع، نعقد فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية يعكف على دراسة جدوى وإمكانية وضع اتفاقية شاملة للأمم المتحدة وسوف نشترك على أية حال في هذا الفريق.

أما بالنسبة للمدار الثابت المترامن، فإن وفدي يرى أنه لكي نفهم هذا المدار كمصدر أساسي الذي ينبغي أن يستخدم بشكل متكافئ، لكي نفهمه، فإن علينا أن نولي هذه المسألة أهمية وحيوية، ونود أن نعرب عن رضائنا عن توافق الآراء الذي تم الوصول إليه في لجنتنا هذه في دورتها التاسعة والثلاثين.

وختاماً يا سيادة الرئيس، يود وفدي أن يتطرق بإيجاز إلى دخول محطة مير إلى مياه جنوب الهادي.

عامة. هذا إضافة إلى أن نظام الفضاء الخارجي لن يتمتع بالاستقرار والعدالة دون الاعتراف بمبادئ القانون التي تسري على كل المجتمع الدولي. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نشير إلى أنه في الدورة الأربعين للجنة الفرعية هذه، فإننا نتزامن مع ذكرى رحلة الفضاء الأولى التي قام بها يوري غاغارين، ولم يصبح الفضاء يحتل اللافئات الأساسية في الصحف ولكن هذا الحدث منذ أربعين عاماً كان حدثاً مثيراً للغاية.

وأياً كان الأمر فإن رحلة يوري غاغارين لا تنتمي إلى السياسيين فحسب ولكنها تنتمي إلى كافة البشر. وفي معاهدة الفضاء، وفي معاهدة إنقاذ الملاحين على وجه التحديد، وردت الإشارة إلى أن هذا الملاح الفضائي هو مبعوث البشرية جميعاً، مبعوثها إلى الفضاء. والاتحاد الروسي بطبيعة الحال لا يسعه إلا أن يحتفل بهذه الذكرى العظيمة. وفي موسكو سوف نحتفل بعقد مؤتمر دولي من أحادي عشر حتى الرابع عشر من هذا الشهر نيسان/أبريل، ولحسن الطالع إن هذا المؤتمر لن يتناول فحسب الرحلات البشرية في الفضاء، ولكنه إضافة إلى هذا سوف يبحث المؤتمر في عملية منع إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي. وأنا واثقون بأن البشر سوف يتحلون بالحكمة لحسم هذه المشكلة، مشكلة عسكري الفضاء الخارجي لما يعود بالخير على الأجيال المقبلة وعلى أطفالنا وعلى أحفادنا.

السيد الرئيس، ينوي وفدنا أن يطرح آرائه عن بنود أخرى من جدول الأعمال وذلك حينما نتطرق إليها بنداً بنداً، وسوف نركز على ما لدينا من مبادرة، حدث بدعم عدد من الوفود. وأنا هنا أشير إلى مبادرتنا بإنشاء فريق مخصص عاملاً يتناول جدوى وضع اتفاقية شاملة تتناول قانون الفضاء الخارجي، وهو يمكن أن يبدأ هذا المؤتمر من الآن بشكل غير رسمي.

وفي إطار البند العاشر، بإمكاننا أن نقدم إلى هذه اللجنة بعض الأفكار المبدئية. خلاصة القول يا سيادة الرئيس، لا يسعنا إلا أن نرد على بعض التعليقات التي أديت في هذه الدورة. وأنا هنا بطبيعة الحال أشير إلى بيان مجموعة ريو ونفهم المشاغل والتطورات التي حدثت والاقتراح الخاص بوضع آلية قانونية، وهناك بعض السوابق التي حدثت وليس لدينا الخبرة الكافية، كما أن التقويم العلمي والفني ليس متوفراً وليس هناك أي تقويم بيئي على الإطلاق، ولا يسعي المرء في الفضاء الخارجي أن يسرع الأمور بما لا داعي له لأنه علينا أن نتوخى الحذر والدقة، ونحن لا نحول دون مناقشة هذه المسألة، ولكن لسوء الطالع، ليس لدينا الكثير الذي نناقشه ونطرحه على بساط البحث في هذه الأونة.

يجب أن يحترم في إطار الوصول إلى منطقة التردد ومدار السوائل الثابتة، فإننا نود أن نتناول الجوانب التالية، أولاً، الأمر يتعلق بضمان علاقات وثيقة بين الكوبوس والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. نحن على يقين من أن هذا ضروري ذلك كي يصبح الاتفاق الذي توصلنا إليه حقيقة واقعة، ووفد كولومبيا على يقين من أن تطبيق مبدأ الوصول العادل للمدار سوف ينعكس في أنشطة الاتحاد الدولي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وأن مواقف الوفود ستكون متسقة في المحفلين.

هناك عنصر ثانٍ نراه مفيداً، ألا وهو مواصلة مناقشة ومواصلة المناقشة حول موضوع ناقشناه مطولاً وهو تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، وكما أشار وفد كولومبيا من قبل، هذا المجال لم نحقق فيه التقدم مقارنة بمجالات أخرى، وأعتقد أنه علينا من خلال التوافق العام في الآراء أن نحقق الهدف بالنسبة لهذا الموضوع الهام.

السيد الرئيس، من الواضح أننا نشهد اليوم اتساعاً في تطبيقات التكنولوجيا الفضائية، ومنذ أعواماً طويلة وعندما وضعنا الصكوك التي تحكم الفضاء الخارجي، لم تكن نتوقع هذا التقدم وهذا التوسع وإن المشاركة المتزايدة للقطاع الخاص والمنظمات الدولية الحكومية، وإن التغييرات المستمرة على مستوى المفاهيم، كمفهوم دولة الإطلاق والآثار المترتبة على الحطام الفضائي بالنسبة للبيئة، كلها أمور تتطلب من المجتمع الدولي وضع الضمانات القانونية الأفضل من الضمانات القائمة حالياً. علينا أن نراعي كذلك مسألة إعادة التصديق والتوقيع على الاتفاقيات. علينا كذلك أن نكرس الاهتمام الكافي للتشريعات التي تطبق في هذا المجال علينا أن نفكر سيادة الرئيس في ضرورة مواءمة الإطار القانوني لقانون الفضاء، مواءمته مع الواقع التكنولوجي والعلمي في الوقت الراهن، وبممكننا أن نفعل في إطار دستور للفضاء يعطي دفعة جديدة لنشاط منطور بشكل مستمر.

ولهذا السبب سيادة الرئيس، فلقد اشتركتنا بتقديم اقتراح يقضي بتشكيل فريق خبراء مفتوح العضوية ينظر في ضرورة وضع اتفاقية عالمية حول قانون الفضاء الدولي، وإننا هنا نؤيد ما جاء على لسان الصين والاتحاد الروسي، إننا نعتقد أن هذا الاقتراح يجب أن يحظى باهتمامنا قبل نهاية أعمالنا هذا الأسبوع، وشكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد مندوب كولومبيا على هذا البيان وأشكره على عبارات الثناء التي وجهها للرئاسة. على قائمة المتحدثين لدينا الآن السيد ممثل فرنسا الموقر، السيد لافيتور.

نحن نشاطر المشاغل التي أعرب عنها وزراء الخارجية في مجموعة ريو، وذلك في اجتماعهم الذي عقد منذ بضعة أيام، وهذا الاجتماع قد أشار على وجه التحديد إلى استخدام المحيط الهادي كمدفنة للمواد الخطرة، وهذه المسألة تهم بيرو وهي مسألة أساسية بالنسبة لبلدي، مصدر للحياة ومصدر طبيعي هام. ولذا فإننا نحث الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي استخداماً سلمياً، أنه حينما يطورون لمشروعات الفضاء، ينبغي أن يضعوا في الحسبان أهمية عدم تعريض بيئة البحر للخطر وكذلك عدم تعريض الموارد الطبيعية والحيوية فيه للخطر. لأن بلدي لا تبعد إلا 3000 كيلو متر عن هذه المنطقة.

ونود أن نعرب عن اهتمامنا بهذه المسألة بمعنى أنه ينبغي أن ندرج في جدول أعمال اللجنة القانونية موضوع يتعلق بالحطام الفضائي، وذلك بناء على المدخلات الفنية التي لدينا، والتي تقدمها اللجنة العلمية يمكن أن نطرح هذا الموضوع ونناقشه في إطار قانوني، بهدف تفويم ما هو موجود من قواعد قانونية في هذه المسألة، ولك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل بيرو، لك الشكر سعادة السفير على بيانك المتحدث التالي هو السيد ممثل كولومبيا، أعطيه الكلمة.

السيد اريفالو ايبيس (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، باسم وفد كولومبيا أود أن أقدم إليكم بتهنئة بمناسبة إعادة انتخابكم لتولي رئاسة هذه اللجنة الفرعية القانونية، وإن تجربتكم الواسعة في هذا المجال هي الضمان لنجاح أعمالنا.

وفد بلادي يود أن يضم صوته إلى مجموعة الغرولاك، البيان الذي تقدم به سعادة سفير البيرو.

اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أضيف التعليقات التالية، إن كولومبيا، بشكل مستمر، أيدت مبدأ استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية دون أي شرط، وفي هذا الشأن فلقد دعمنا في إطار لجنة الكوبوس كافة الآليات التي تجعل من التكنولوجيا الفضائية الوسيلة لكي تستفيد الدول النامية من هذه الأنشطة وخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يؤكد على الأهمية التي نعلقها على التعاون الدولي وخطة العمل التي كرسها مؤتمر يونيسبيس 3.

السيد الرئيس، حيث أن هذا هو الاجتماع الأول للجنة الفرعية بعد الجمعية العامة، بعد أن وافقت الجمعية العامة على الاتفاق الخاص بالمدار الثابت بالنسبة للأرض، ومبدأ الإنصاف والعدل الذي

هذا الإسهام الأوروبي سوف يوضح العلاقات بين دولة لديها السيادة على إقليم أنشأت عليه مرافق للإطلاق بالنسبة لبرامجها وما بين الوكالة الفضائية الأوروبية. شكرًا سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل فرنسا الموقر على هذا البيان. والمتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل الهند الموقر.

السيد روي (الهند) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرًا سيادة الرئيس. السيد الرئيس، وفد الهند يتقدم إليكم بالتهنئة على إعادة انتخابك لرئاسة هذه اللجنة الفرعية، وتجربتك الواسعة ومعرفتك الواسعة، وكما كان ذلك في الماضي، سوف تقود أعمال اللجنة هذه المرة في اتجاه تحقيق التقدم تحت قيادتك.

وفد بلادي، بطبيعة الحال، سوف يمد لك يد التعاون في جهودك. إن الهند ملتزمة تمامًا بالنهوض وبتوسيع مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وذلك للصالح المشترك للإنسانية، وإن دور التعاون الدولي دور حاسم وذلك كي تطور القانون وكي نضع كافة المعايير ذات الصلة بالنسبة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ولاستكشافه ولضمان المنافع لكافة الدول ولاسيما الدول النامية منها.

السيد الرئيس، إن المعاهدات الخمس للفضاء الخارجي للأمم المتحدة قد تطورت بجهود كبرى وعلى مدى سنين طويلة، وخدمت الغرض منها بشكل كامل، ولكن، منذ ذلك الوقت هناك تقدم كبير قد أحرز في مجال علوم وتكنولوجيا واستكشاف الفضاء. وهناك تطورات جديدة قد حدثت في إطار الأنشطة التجارية المرتبطة في الفضاء، بالإضافة إلى الدور المتزايد لهيئات القطاع الخاص بالإضافة إلى أنشطة الحكومات. ووفد الهند سوف ينظر في أي اقتراحات جديدة أو تدابير جديدة من شأنها أن تعزز من القوانين القائمة والمعايير القانونية القائمة والتي تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات الجديدة.

بالنسبة لمسألة تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، نود أن نكرر موقفنا بشأن الحاجة لتعريف الفضاء الخارجي بشكل واضح، تعريف مشترك لكافة الدول والحاجة كذلك لرسم حدوده والفصل ما بينه وما بين المجال الجوي الذي يدخل سيادة كل دولة. نحن بحاجة إلى مفهوم قانوني واضح بالنسبة للمركبات الفضائية وأن تطور كذلك المبادئ القانونية التي تحكم المسؤوليات في مجال نظم الفضاء. وما من شك أن هذه المسائل مسائل قانونية حساسة وسوف تتطلب من جانب اللجنة جهودًا كبيرة، وسوف تتطلب كذلك تفهماً من جانب الدول الأعضاء.

السيد لافيتور (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرًا سيادة الرئيس. السيد الرئيس، بسرور بالغ يتقدم وفد بلادي بالتهنئة إليكم على رئاستكم لهذه اللجنة الفرعية، وبإمكانكم أن تعتمدوا تمامًا على مساعدتنا لإحراز تقدم حول المسائل المدرجة على جدول الأعمال، وبحيث تستطيع أعمال هذه اللجنة بشكل إيجابي لتطور تقنيات الأنشطة الفضائية.

هذه اللجنة الفرعية كان لها دور رئيسي في وضع قانون الفضاء، وبطبيعة الحال على اللجنة أن تحتفظ بهذا الدور وأن تجد السبل للاستجابة للاحتياجات الواقعية. وعلينا أن نعترف أنه منذ اعتماد الهيكل الجديد لجدول الأعمال، هناك نقاط هامة وردت عليه، ومنها النظر في مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، يونيدروا، فيما يتعلق بالضمانات الدولية الخاصة بالمعدات المنقولة، أو كذلك الموضوع الخاص بمفهوم دولة الإطلاق.

اسمحوا لي أن أقول أن جدول الأعمال يستجيب بشكل غير كافٍ لرغبة وفد بلادي، أي أن نرى هذه اللجنة الفرعية تتناول موضوعات هي في واقع الأمر بحاجة إلى إجابة ملموسة، ولقد سجلنا مع بعض القلق هذا الأمر، كما أشار إلى ذلك وفد الصين. بالإضافة إلى ذلك فإن النتائج التي أحرزتها في العام الماضي بشأن استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض، هذه النتائج مازالت غير كاملة ويمكن أن تكون هناك بعض الشكوك حول ما قمنا به حقا في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى فإننا نقدر أن اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، اليونيسكو، نقدر حضور هذه اللجنة معنا خلال هذه الدورة بالنسبة للبند الخامس. وعلينا في واقع الأمر أن نكرس الأهمية اللازمة للجوانب الأخلاقية لهذا النشاط. وهذه الجوانب منذ وقت طويل اندرجت في إطار آليات في المركز الوطني للعلوم الفضائية في فرنسا، وسوف نعود لمناقشة هذا الأمر في إطار البند الخامس.

إن النظر في مشروع اتفاقية يونيدروا من جانب الدول الأعضاء في الوكالة الفضائية الأوروبية يوضح أن هذا الموضوع، في واقع الأمر، أكثر تعقيدا مما كنا نتصور عندما وضعناه على جدول الأعمال، وبطبيعة الحال علينا أن نتسم بالمرونة وبالابتكار وذلك كي نستجيب بشكل سريع لتطلعات يونيدروا.

وأخيرا، فهناك عرض مشترك من الوكالة الفضائية الأوروبية والمركز الوطني للعلوم الفضائية سوف يقدم إليكم بالنسبة لمفهوم دولة الإطلاق وذلك بالنسبة للاتفاقيات التي أبرمت ما بين الحكومة الفرنسية والمركز الوطني للعلوم الفضائية والوكالة الأوروبية الفضائية.

الرئيس السيد الرئيس، باسم وفد الجمهورية التشيكية أود أن أقدم لك بالتهنئة على إعادة انتخابك لمدة ثلاثة أعوام جديدة ما بين 2001 - 2003. وبالنظر إلى معرفتك العميقة في مجال قانون الفضاء وفي مجال القانون الدولي العام، وبالنظر إلى تجربتك الطويلة في مجال الأنشطة الفضائية، نحن على ثقة تماما من قدرتك على إدارة أعمال هذه الدورة بقدره كاملة ونتمنى لك كل النجاح في جهودك في إطار لجنة الكوبوس.

في العام الماضي اللجنة الفرعية القانونية طورت للمرة الأولى هيكلًا جديدًا للنظر في بنود جدول الأعمال، هيكلًا اعتمده الجمعية العامة إعادة الهيكلة هذه أثبتت جدواها، وذلك من خلال زيادة فعالية مداوات اللجنة الفرعية، وأملنا في هذه الدورة هو أن اللجنة الفرعية سوف تواصل السير في هذا الاتجاه السليم والصحيح وسوف تحقق تقدما ملموسا بالنسبة لمختلف بنود جدول الأعمال.

وبشكل خاص، فإن وفد الجمهورية التشيكية يعرب عن تقديره للاستنتاجات التي توصلنا إليها في العام الماضي بالنسبة لاستعراض حالة الصكوك الدولية الخمس في مجال الفضاء، وإننا نتوقع أن النقاش الذي سيدور حول البند الجديد في صيغته، أي حالة تطبيق المعاهدات الخمس للفضاء الخارجي، سوف يؤدي كذلك إلى زيادة عدد الدول الأطراف في هذه المعاهدات. بالإضافة إلى ذلك ما قد يساعد على تحسين التطبيق الخاص بهذه الصكوك القانونية الدولية وإزاحة كافة العقبات التي تعوق دون انضمام عدد من الدول، وتوقعنا كذلك هو أن المنظمات الفضائية التي لم تتقدم بعد ببيانات قبولها للحقوق والواجبات الواردة في هذه المعاهدات سوف تجعل ذلك في وقت قريب.

إن وفد الجمهورية التشيكية يرحب كذلك بأن هناك ممارسات جديدة قد أدخلت بالنسبة لإشراك المنظمات الدولية في أعمال هذه اللجنة الفرعية، وإننا نتطلع إلى معلومات مفصلة نحصل عليها من هذه المنظمات بالنسبة للتقدم الذي أحرز في مجالات اختصاصها والأنشطة كذلك التي قامت بها كإسهام منها في إتمام مهام اللجنة الفرعية.

أما بالنسبة للبند الخاص بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، وكذلك طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، فإن اللجنة الفرعية قد حققت تقدما ملموسا وذلك من خلال الاتفاق على مجموعة من الاستنتاجات حول المدار الثابت بالنسبة للأرض، وإن الفريق العامل الذي تناول هذا البند بإمكانه اليوم أن يركز على الجزء الأول من ولايته وأن يحاول أن يضع مجموعة مماثلة من الاستنتاجات يلخص فيها مناقشة الوضع القانوني للأجسام

السيد الرئيس، نشعر كذلك بأن المدار الثابت بالنسبة للأرض يشكل جزءا لا يتجزأ من الفضاء الخارجي، وبالتالي فهو يخضع للقانون الأساسي للفضاء الخارجي ولمعاهدات الفضاء الخارجي.

فيما يتعلق بدور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وللكوبوس، فنحن لا نرى أي تنازع ما بين الهيئتين. وإن نهجا منسجما يجب أن يتطور في العلاقة ما بين الهيئتين. الـ ITU يجب أن تواصل ولايتها فيما يتعلق بالجوانب التقنية للمدار الثابت بالنسبة للأرض في حين أن الكوبوس عليها أن تتناول القضايا الخاصة بالسياسة والخاصة بكيفية معاملة وتقاسم موارد المدار الثابت بالنسبة للأرض والجوانب المماثلة.

بالنسبة لاستعراض وتنقيح محتمل للمبادئ التي تحكم استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، فإن وفد الهند يشعر بأن تلك المبادئ قد تم الاتفاق حولها بالتوافق العام في الرأي في اللجنة الفرعية في 1992 واعتمدت بعد ذلك من جانب الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

خلال المناقشة التي دارت حول هذا الموضوع في اللجنة الفرعية القانونية في الماضي، كان هناك شعور بأن الوقت لم يحن بعد كي نقوم بعملية الاستعراض، وأننا نؤيد وجهة النظر هذه بالنسبة لاستعراض تلك المبادئ وإن أي جهود لاستعراض تلك المبادئ يجب أن تتم عندما تكون هناك إمكانية بالفعل كي نتوصل إلى تعزيز الحماية التي توفرها هذه المبادئ في الوقت الراهن.

السيد الرئيس، إننا نشاطر المجتمع الدولي انشغاله وخاصة الدول النامية فيما يتعلق بالحطام الفضائي، ولقد تناولنا موضوع الحطام الفضائي بشكل شامل وذلك كي نغطي كافة جوانب المشكلة، ذلك مع مراعاة عقود طويلة من أنشطة الإنسان في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، وفد الهند يتطلع لمشاركة فعلية في مداوات هذه اللجنة الفرعية بروح من التقاهم والتعاون. شكرا سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الهند علي هذا البيان وعلى التحية التي وجهتها للرئاسة. وأود أن أعتذر لوفد فرنسا لأنني، سها علي أن أتوجه كذلك لوفد فرنسا بالشكر على التهنئة التي وجهها للرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل الجمهورية التشيكية، السيد شتيتانيك.

السيد شتيتانيك (الجمهورية التشيكية)
(ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا سيادة

الفضائية، المناقشة التي دارت في إطار الفريق لمدة أعوام.

السيد الرئيس، إن وفد الجمهورية التشيكية يود أن نحقق تقدماً ملموساً بالنسبة للبند المعنون "استعراض مفهوم دولة الإطلاق"، فإن العام الأول لخطة العمل الثلاثية التي اعتمدت لهذا الغرض خصص لعروض من جانب خبراء حول نظم الإطلاق الجديدة، وكذلك ملاحظات أديت في اللجنة الفرعية وفي فريقها العامل، الذي قاده الدكتور كاي شوغل من ألمانيا بشكل قدير، وهذه البداية يجب أن تساعدنا على القيام بعملية تحليل متعمقة بالنسبة لعدد من المسائل المحددة وممارسات جديدة بالنسبة لإطلاق الأجسام الفضائية. وإن نتائج الخطة الثلاثية سوف تعتمد إلى حد بعيد على العمل الذي ستقوم به اللجنة الفرعية في هذه الدورة.

السيد الرئيس، جدول أعمال اللجنة الفرعية يتضمن كذلك بنداً جديداً معنون "مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص يونيدروا"، وباهتمام خاص بشأن المعدات المنقولة وكذلك مشروع بروتوكول أولي حول المسائل الخاصة بالملكية الفضائية، وهذا الموضوع قد عرض له السيد ممثل اليونيدروا، الدكتور ستانفورد، وإن وفد الجمهورية التشيكية كان ضمن الوفود التي أيدت إدراج هذا البند على جدول أعمالنا. وإنه لفي غنى عن القول بأن هذا الموضوع قد يكون غير معتاد في إطار أعمال اللجنة الفرعية، ولكن، ما يجري اليوم في إطار تطوير الأنشطة الفضائية يجب أن يجعلنا نكرس الاهتمام الكافي لهذا الموضوع، وسيكون دور هذه الهيئة هو تقييم عدد من النقاط في مشروع الاتفاقية وفي بروتوكول الفضاء، وخاصة توافق هذا المشروع مع معاهدات ومبادئ الأمم المتحدة في مجال الفضاء وذلك على ضوء تطور قانون الفضاء الدولي.

أخيراً سيدي الرئيس، أسمحوا لي أن أقدم بملاحظة موجزة حول البند الأخير "المقترحات المقدمة للجنة الفضاء الخارجي لبنود جديدة تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الحادية والأربعين". في هذه المرحلة من مداولاتنا، فإن وفد بلادي لا يرغب في استباق الحكم بالنسبة لنتائج عملية تبادل للآراء حول هذا الموضوع. وعلى الرغم من ذلك نود أن نذكر بالمقترح الذي تقدمت به الجمهورية التشيكية في عام 1996 والذي كان عنوانه "استعراض المعايير والقواعد القائمة في مجال القانون الدولي والمنطبقة على الحطام الفضائي" نكرر أن هذا الموضوع مازال موضوعاً مناسباً كي تتناوله اللجنة الفرعية في مداولاتها في دورتها القادمة.

ونحن نركز على أهمية هذا الاستعراض القانوني بغض النظر عن أن اللجنة العلمية والتقنية قد اعتمدت تقريرها حول الحطام الفضائي، وقررت بالنسبة لخطة عمل جديدة بالنسبة لاعتبارات تقنية لدراسة هذه القضية.

اقترح الجمهورية التشيكية لا يصطدم مع جهود اللجنة العلمية والتقنية في مجال الحطام الفضائي، وإن مشاكل تطبيق القواعد والمعايير القائمة والموجودة في قانون الفضاء، تطبيقها على الحطام الفضائي لها طبيعة قانونية، ودراسة هذه المسائل لا تعتمد ولا تتوقف على نتائج جهود اللجنة العلمية والتقنية التي نرحب بها ولاشك. وعلى الرغم من ذلك فإن اللجنة الفرعية القانونية لديها من الاختصاصات ما يكفي تماماً لتناول هذه الجوانب القانونية، والموضوع الذي نقترحه يندرج تماماً في إطار ولاية اللجنة الفرعية القانونية. شكرًا سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الجمهورية التشيكية، وأشكره كذلك على التحية التي وجهها للرئاسة. المتحدث التالي على قائمتي السيد ممثل أوكرانيا.

السيد بيبغلي (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكرًا سيادة الرئيس. السيد الرئيس، أعتمد هذه الفرصة باسم وفد أوكرانيا كي أعرب لكم عن ارتياحي الكامل وامتثاني إذ أراكم تتراأسون أعمال هذه الدورة من دورات لجنتنا، وألمي هو أن نتوصل إلى النجاح في أعمالنا في هذه الدورة. هذه الدورة في واقع الأمر ستقوم بتقييم الجهود التي بذلت من أجل وضع قانون دولي للفضاء، وذلك في بداية هذا القرن الحادي والعشرين.

السيد الرئيس، كما تعرفون، أوكرانيا كانت ضمن أول الدول التي انضمت للمعاهدات الدولية الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

ومع إعلان استقلال أوكرانيا في 1991 استطعنا أن نضع قانوناً وطنياً للفضاء، وعلى أساس برنامجين للأنشطة الفضائية، ولضمان تنفيذ هذه البرامج أنشأنا نظاماً متكاملًا للقانون الفضائي في أوكرانيا، نظام يتضمن حوالي 120 قانوناً. ومن ناحية أخرى فإن دستور أوكرانيا ينص على أن التشريعات يجب أن تغطي المعاهدات الدولية التي صدق عليها البرلمان الأوكراني، وإن حجر الزاوية في أوكرانيا هو القانون الذي اعتمده البرلمان في 1996 والذي به المبادئ الأساسية المتفق عليها مع قانون الفضاء الدولي.

إن هذا الإطار القانوني يجب أن يأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ القانونية والمعايير الأساسية وهي التالية:

1- المبادئ المرتبطة بتنظيم الأنشطة في الفضاء الخارجي، وذلك فيما يتجاوز القدرات العلمية والتكنولوجية لتلك الدول.

2- استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لصالح كافة الدول مع استخدام رشيد وعادل للمدار الثابت بالنسبة للأرض وتدريب العاملين في تلك الدول.

3- التعاون الدولي في إطار الجوانب القانونية والعلمية لاستكشاف الفضاء الخارجي لأغراض سلمية والتي تخضع لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

4- واجب تحمل المسؤولية الكاملة لكافة الدول في أي نتيجة يمكن أن تنجم عن أي تجربة في الفضاء أو عن أي نشاط يقوم به شخص معنوي اعتباري أو مادي في الفضاء.

5- الانضمام بشكل كامل إلى معاهدة مبادئ تنظيم أنشطة الدول في استكشاف الفضاء الخارجي وبما في ذلك القمر والأجرام السماوية، أي معاهدة القمر لعام 1967 وكلك كافة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إذن بعض التطورات السريعة التي شاهدها في الفضاء الخارجي، نحتاج إلى التصرف بشكل سريع وفعال خاصة على الصعيد القانوني.

يعتبر وفدي بشكل خاص أن كل يوم يرتدي أهمية بالغة لكي نحقق هذه الإنجازات التي يمكن أن تساعدنا في أن نتفق على حلول توفيقية من شأنها أن تعالج مختلف المواضيع المدرجة على جدول أعمالنا.

نحن في بلادنا لطلما كنا نشيطين في الأعمال في اللجنة الفرعية وأعربنا عن اهتمامنا في قوننة هذه المبادئ ومختلف المواضيع المرتبطة بالفضاء الخارجي. لذلك نحن نعلق أهمية بالغة على أعمال اللجنة القانونية الفرعية لأنها المحفل القانوني الوحيد القائم في هذا المجال، وهي المحفل الأنسب لوضع صكوك قانونية دولية جديدة من شأنها أن تراعي مصالح الأسرة الدولية في مجال الأنشطة الفضائية.

لدينا مواضيع كثيرة نود أن نعالجها في هذه الدورة من بينها مشروع اتفاقية يونيدروا، وكذلك النظر وإعادة استعراض مفهوم دولة الإطلاق، وكذلك رسم حدود الفضاء الخارجي، تعريفه، استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ومواضيع كثيرة أخرى.

في الختام، أود أن أعرب عن أمنية وفدي بأن هذه الدورة الأربعين ستكفل بنجاح يسجل في تاريخ

وضمن الأنشطة الأخرى التي قمنا بها هناك حوالي 40 مرسوما رئاسي في مجال الفضاء، وإتنا نعرب عن التزامنا الكامل بمبادئ القانون الدولي في هذا المجال والتزامنا كذلك بالتعاون الدولي مع دول أخرى في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على مستوى ثنائي، وفي إطار مشاريع مختلفة تضعها المنظمات الدولية الحكومية. وإن توصيات يونيسبيس 3 الخاصة باستراتيجية استكشاف الفضاء وخطط التكنولوجيا الفضائية لصالح الإنسانية، كل هذه العناصر من شأنها أن تجعلنا نحرز التقدم الفعلي في هذا المجال ووضع الضمانات القانونية بشأنه، وتحقيق تلك التوصيات أمر يتوقف على تحسين القانون الدولي للفضاء والتنسيق ما بين التشريعات الوطنية في هذا المجال.

وهذه المهام ولاشك معقدة ولكن الحل يتوقف على هذه المجالات لإيجاد حل للمشاكل التي تصدم بها الإنسانية.

نتمنى لكم سيادة الرئيس عملا مثمرا كي نتجاوز كافة العقبات التي اعترضت طريقنا من قبل. ومن ناحيتي أؤكد لكم سيادة الرئيس على التزام أوكرانيا بهذا النشاط استنادا إلى توصيات يونيسبيس 3، وإن أوكرانيا سوف تبذل كل الجهد الممكن لتعزيز قانون الفضاء، وسوف تشارك بفعالية بكافة المحافل القانونية في إطار منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. شكرا سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل أوكرانيا على بيانه وعلى تهنئته للرئاسة، وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد فيغويروا (الأرجنتين) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلا حضرة الرئيس، اسمح لي أن أعرب سرور وفد الأرجنتين ليرك تترأس مرة أخرى أعمال لجننتنا الفرعية، نود أن نعرب عن تهانينا الحارة لك وأن نهني مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي السيدة ماز لان عثمان على العمل الممتاز الذي تقوم به.

إن الأرجنتين تتضم إلى مداخلة ممثل البيرو التي أدلى بها باسم مجموعة الغرولاك.

بالنسبة إلينا، نحن نعلق أهمية على الاستخدام الرشيد والعادل للمدار الثابت بالنسبة إلى الأرض وذلك بالتركيز على فكرتين، وهو أن نركز على البحوث التكنولوجية والعلمية في هذا المجال وثانيا أن نعزز تطوير القانون الدولي في أي نشاط يرتبط بالفضاء الخارجي.

التي يمكن أن نلجأ إليها هو أفضل طريقة لتسوية النزاعات.

حضرة الرئيس، بالنسبة إلى مسألة تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، نحن نحث اللجنة الفرعية على إيجاد حل مناسب لهذه المسألة مع أخذ الحاجات الخاصة للبلدان النامية بعين الاعتبار، ونحن نعتبر أن تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده هو أمر لا مفر منه من أجل السماح للدول الأعضاء بأن تتمتع بقاعدة قانونية لتنظيم مصالحها هنا، وكذلك لتتمكن من حل مشاكل ناجمة عن اصطدام يمكن أن يحصل بين أجسام فضائية وطائرة جوية.

بالنسبة إلى المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض GSO، يسر وفدي أن يلاحظ أن مناقشات بناءً على قد جرت بالنسبة إلى استخدام هذا المدار، ويرأينا في ضوء الخصائص المحددة للمدار، إن استخدامه يجب أن يركز إلى مبدأ الاستخدام الرشيد والعدال لكافة الدول، مع الأخذ في الحسبان بالحاجات الخاصة للبلدان النامية وبالموقع الجغرافي لبعض الدول، وبالتالي نحن ننظر إلى لجنة الكوبوس على أنها الهيئة الأكثر كفاءة وتخصصاً لتنظيم الجوانب القانونية، فيما الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ITU هو الهيئة الأنسب لمعالجة الجوانب الفنية والتقنية المرتبطة بالمدار الثابت بالنسبة للأرض.

لذلك نرجو أن لجنة الكوبوس ستتمكن من استكمال مفاوضات فعلية من أجل التوصل إلى حل مقبول بشكل متبادل ومرتكز إلى اتفاقات توصلنا إليها في مداوالات اللجنة الفرعية في دورتنا الماضية التاسعة والثلاثين في العام 2000.

حضرة الرئيس، فيما يتعلق بالبند الجديد المدرج على جدول أعمالنا، نحن نؤيد وسنشرك في عملية النظر في مشروع اتفاقية معهد اليونيدروا، المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن المصالح الدولية في المعدات وفي المشروع الأولي للبروتوكول الملحق بها والمتعلق بالمسائل الخاصة بالملكية الفضائية. وفي هذا السياق يود وفدي أن يشكر معهد اليونيدروا والأمانة على التقارير الممتازة التي أعدت لنا كي نستخدمها كأساس لمداولاتنا حول هذا الموضوع. يرجو وفدي أن هذا البروتوكول حول المسائل المرتبطة بالملكية الفضائية، يجب أن يعزز روح توطيد قطاع الصناعة وتسويق القطاع الخاص لمختلف التقنيات الفضائية في البلدان النامية.

وبالنسبة إلى استعراض مفهوم دولة الإطلاق، لا يجب أن يكون هذا المفهوم مسيئاً لمصالح الدول التي صدقت على اتفاقية المسؤولية لعام 1972 واتفاقية التسجيل للعام 1975، إن مفهوم

قانون الفضاء الدولي، وفي هذا المجال فإن الاستبيان الذي أرسلته الأمانة بالنسبة إلى نتائج مؤتمر اليونيسبيس 3، ووزع علينا في آذار/مارس الماضي، كانت خطوة ممتازة ونرحب بها، نحن قدرنا تلك الخطوة، ونرجو أن تكون مساهمة لجنتنا الفرعية عبر أعمالها القانونية أن تساهم فعلاً في تحسين حياة البشر وأن تضمن أن فوائد استخدام الفضاء الخارجي مع العلوم والتكنولوجيات الفضائية ستتم في إطار قانوني يحترم الأسرة الدولية بكافة مصالحها.

الرئيس: شكر الممثل الأرجنتيني الموقر على مداخلته، وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها لي بالنسبة إلى ترأس اللجنة ولمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي السيدة عثمان. والآن أود أن أعطي الكلمة لممثل اندونيسيا الموقر، لك الكلمة سيدي.

السيد سيدهي (اندونيسيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، يسر الوفد الإندونيسي أن يرحب بك مرة أخرى نظراً لإعادة انتخابك رئيساً للجنة الفرعية القانونية لولاية ثانية تمتد على ثلاث سنوات، فإن خبرتك الطويلة في هذا المجال ومساهماتك القيمة سنكل أعمالنا بالنجاح بما أن هذه الدورة هي الأولى بعد إعادة انتخابك فهذا يلقي على كاهلك مسؤولية جديدة، ولكنك تتمتع بدعم الوفود لتتمكن بحكمة كبيرة أن تخط مسارنا للمستقبل، وإن وفد اندونيسيا على ثقة أننا سنتمكن من إحراز النجاح ذاته الذي أحرزناه في ولايتك الأولى.

حضرة الرئيس، اسمح لي الآن أن أعرب عن ملاحظات وفدي ورائنا حول المسائل المدرجة على جدول أعمالنا. مع أننا سبق أن أشرنا في مناسبات عدة في الماضي إلى موقفنا، نود أن نعرب عن هذا الموقف الأساسي وهو أن الفضاء الخارجي يجب أن يستخدم ويكرس بشكل كامل لأغراض سلمية ولفائدة البشرية جمعاء.

في الواقع في السنوات الماضية إن عدد الدول التي صدقت على معاهدات الفضاء الخارجي كانت تزداد تدريجياً، وفي ضوء هذا الموقف الأساسي الذي أشرت إليه للتو، موقف بلادي، والروح التي وردت في المعاهدات القائمة حالياً حول الفضاء الخارجي، إن اندونيسيا الآن في صدد التصديق على كافة المعاهدات إن اتفاق الإنقاذ للعام 1968، اتفاقية المسؤولية 1972، واتفاقية التسجيل للعام 1975 تم التصديق عليها جميعاً. ولقد بدأنا بعملية التصديق على معاهدة الفضاء لعام 1967، معاهدة القمر التي تستلزم موافقة البرلمان عليها على المستوى التنفيذي، السلطة التنفيذية، العملية شبه منتهية بالنسبة إلى الحاجة لإعلان لإنشاء لجنة المطالبات لرفع الدعاوى وتسوية النزاعات في إطار اتفاقية المسؤولية، نود نحن أن نشير إلى بعض الصكوك الدولية القائمة، فإن تعييننا لتلك الصكوك

النيجيرية لنخضع هذه المعاهدات التي لم يتم التوقيع عليها ولم يصدق عليها حتى لعملية تحليل حسب الأصول في إطار السلطة التشريعية لنا وفي إطار الإدارة الديموقراطية الحالية.

ولكننا نعتبر أن بعض العناصر من هذه المعاهدات تحتاج إلى توضيح إضافي في جوانب عدة بما في ذلك:

- 1- الشروط والعبارات المحددة.
- 2- القبول لعملية تسوية نزاعات مقبولة عالميا.

3- تحديد الأسباب التي تفسر هذا المستوى المتدني من التصديق، أو حتى المستوى الأكثر تدنيا للتنفيذ من جانب الدول الأعضاء.

في ضوء ما أشرت إليه أعلاه، إذن نحتاج هنا إلى القيام باستعراض شامل لكافة المعاهدات كي نتمكن من تكييفها مع ظواهر جديدة، لاسيما تطور تكنولوجيات الفضاء والممارسات والمسائل المعاصرة.

وأخيرا حضرة الرئيس، نحن على استعداد لنقدم لك الدعم والتعاون الكاملين لنضمن أن أعمال دورتنا الحالية سنكمل بالنجاح.

الرئيس: شكرا لممثل نيجيريا وشكرا على التهاني التي وجهتها للرئاسة. المتحدث التالي هو سعادة سفير تشيلي، الدكتور رايموندو جونزاليز، وهو رئيس لجنة كوبوس الأم، تفضل سيدي.

السيد جونزاليز (تشيلي) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلا حضرة الرئيس، يود وفد تشيلي أن يبدأ بالإعراب عن تهانيه الحارة لتعيينك رئيسا للجنة الفرعية مرة أخرى، نحن على ثقة أنه بفضل قيادتك الحكيمة سنكمل أعمالنا بالنجاح.

فضلا عن هذا، نود أن نعرب عن شكرنا الخالص على الأعمال الممتازة التي قمت بها منذ دورتنا الأخيرة ونشكر بشكل خاص هنا مكتب شؤون الفضاء الخارجي، ونعرب عن دعمنا الكامل لأعضاء المكتب ورئيسه نظرا للأعمال الممتازة التي وصلنا إليها، نوجه بشكل خاص شكرنا الخالص للسيدة ماز لان عثمان والسيد سيرجيو كماشيو خبير التطبيقات الفضائية والسيد لالا والسيدة تشيكو ويسرنا أن نرى صديقي قد ترقى السيد أندريه سيكاروف، ترقى وصار من كبار المستشارين القانونيين Senior legal officer، يسرنا أن نراكم جميعا. ولكن كن على ثقة حضرة الرئيس أنني لن أقضي وقتي الآن أشكر كافة الأعضاء فردا فردا، سأتوقف عند هذا الحد.

من هذا النوع يجب أن يحدد بوضوح معنى دولة الإطلاق وبالتالي يبسر زيادة في أنشطة الإطلاق والاستفادة القصوى من منافعها لدى كافة الدول.

حضرة الرئيس، في الختام يود وفدي أن يضمن لكم تعاونه الكامل خلال المداولات مع الأمل بأن هذه الدورة للجنة الفرعية القانونية ستتوصل إلى نجاح باهر. وإن وفد اندونيسيا سيدلي ببيانات مفصلة حول البنود المختلفة وفي الوقت المناسب. شكرا جزيلا حضرة الرئيس.

الرئيس: شكرا للممثل اندونيسيا الموقر على مداخلته وشكرا على الكلمات الطيبة التي وجهتها لي.

أود أن ألفت انتباهكم إلى مسألتين، لم أفهم جيدا ما قصدته حضرة ممثل اندونيسيا عندما أشرت في بيانك إلى مسألة إنشاء لجنة تسوية المطالبات في إطار لجنة التسجيل، وطلبت من الأمانة أن تحدد لك الصك الدولي الخاص بهذا الموضوع، أعتقد أنه هناك سوء تفاهم معين هنا، لأنه لدينا اقتراح يقضي بتشجيع الدول الأطراف في اتفاقية المسؤولية بأن تقوم بإعلان اختياري حول اعتماد هذا الواجب الإلزامي وهذا القرار الإلزامي الذي يمكن أن يصدر هنا عن لجنة تسوية المطالبات، Claims Commission، وعندئذ يطلب هنا، في حال كان قد طلب من تلك اللجنة، أن تسوي نزاعا معيناً حتى الآن ما من لجنة قائمة بحد ذاتها وهي لم تنشأ إلا إذا قررت الدول الأطراف ذلك عندما تكون قد استنفدت مختلف الوسائل الدبلوماسية لتسوية نزاع معين، وعندما تكون قد قررت أن تلجأ إلى وسيلة إضافية وهي لجنة تسوية المطالبات.

وهذا هو جوهر الاقتراح بأن تقوم الدول بإعلان اختياري حول تأليف لجنة من هذا النوع. إن هذه اللجنة غير قائمة وتنشأ فقط عند نشوء نزاع بين طرفين أو أكثر من طرفين. هل لنا أن نوضح هذه المسألة في فترة ثانية؟ نعم. شكرا إذن لاندونيسيا على هذه المداخلة. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا الموقر.

السيد برايساب (نيجيريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا جزيلا حضرة الرئيس، يسر وفدي أن يراك تترأس لجننتنا في ولاية ثانية.

نحن نعتبر أن قانون الفضاء هو عامل حيوي من أجل تعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه السلمي. وفي هذا السياق إن المعاهدات الخمس والمبادئ الإضافية التي طورتها الأمم المتحدة عبر لجننتنا هي الطريقة الوحيدة التي تسمح للدول الأعضاء بأن تتمتع بأساس قانوني لأنشطتها وأنشطة الكيانات الخاضعة لإشرافها ورقابتها في الفضاء الخارجي. لهذا السبب، إن خطوات قد اتخذت من جانب الجمهورية الاتحادية

ونعتقد أنه من المهم للغاية أن نتذكر دائما هذا الإطار القانوني، إن توافق الآراء الذي توصلنا إليه هو خطوة أساسية نحو تحقيق الأهداف التي تضمن أن كافة الدول سيكون لديها وصول حر إلى هذا المورد الطبيعي المحدود الذي هو المدار.

ونود أن نعرب عن قلقنا الخاص بالنسبة إلى إخراج محطة مير من الفضاء الخارجي وهبوطها في جنوب المحيط الهادئ.

تحول المحيط الهادئ إلى مكب للنفايات الفضائية، فهذا لا يسيء فقط إلى البيئة لبحرية والموارد الطبيعية في المحيط، بل حتى يسيء على الدول التي هي على سواحل المحيط الهادئ. ولذلك نود أن نلفت الانتباه إلى أمن البشر والأنشطة الفضائية التي تتم في هذه المنطقة وهنا بموجب الفقرة الثانية من ديباجة الإعلان المرتبط باستخدام الفضاء الخارجي، تشير إلى مسؤولية كافة الدول وتطبيق كافة المبادئ العامة لكي تضمن هذه الدول أنها في أي نشاط تقوم به لن تؤدي إلى ضرر بيئي أو حتى ضرر بشري في تلك المنطقة.

وبالنسبة إلى إدارة بعض الأنشطة الفضائية التي في بعض مراحلها يمكن أن تؤثر على طرف ثالث، لا يمكن أن تخضع فقط وحصرا لقرارات أحادية الأطراف من دون أي مشاورات مع دول من المنطقة، وهي هنا تشترك نوعا من السلطة التقديرية والتمييز حيال تلك الدول التي لا ندرك أنها يمكن أن تكون معرضة لضرر معين، نظرا لأن ذلك النشاط قد يؤثر عليها.

وفي هذا السياق لا يجب أن ننسى كما نفعل في أنشطة أخرى يمكن أن تكون خطيرة للغاية، يجب أن لا ننسى أنه يمكن أن لدينا ضرر متأخر يمكن أن ينجم في فترة تالية، كحالة السرطان لدى البشر مثلا، التي تأخذ بعض الوقت لتظهر، أو حتى جوانب أخرى ترتبط ببعض الكوارث التي ترتدي طبيعة هامة هنا، والتي علينا هنا أن ننتبه إليها بشكل قوي.

حضرة الرئيس، بالنسبة إلى إعادة إدخال الحطام من محطة مير، اضطررنا نحن في تشيلي لاتخاذ مجموعة من التدابير التي كانت لها انعكاسات مالية على اقتصادنا، على سبيل المثال، اضطررنا آنذاك لإيقاف الرحلات التجارية بين سانتياغو وبابيتي وبين بونتا اريناس وواكلاند. وإن هذه التدابير التي أثرت على الرحلة رقم 833 و 834 من الخطوط الجوية الوطنية كانت لديها انعكاسات اقتصادية، لأنه في مكان ما كانت تلك الرحلات يمكن أن تمر في مكان ستهبط فيه محطة مير، وبالتالي تكبدنا هنا بعض الخسائر الاقتصادية، وبالتالي هذا يبين أن كافة الدول هي معنية بكيفية تنفيذ هذه المعاهدات الخمس، وتطبيق هذا الأساس القانوني الوقائي الذي يمكن أن

إن تشيلي تؤيد الإعلان الذي أدلى به سعادة سفير البيرو باسم الغرولاك، السيد باولينيش. ونود أن نعرب عن بعض الجوانب الأساسية التي ترتدي أهمية بالغة.

نحن نلتزم إذن بالأعمال التي نقوم بها في إطار اللجنة الفرعية القانونية والتي هي من الركائز الأساسية لتعزيز النظام القانوني للفضاء، فهي في الواقع الركيزة الوحيدة حتى ربما وليست من الركائز.

لقد وقعنا وصدقنا على المعاهدات الخمس التي تنظم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي مما يسمح لنا بأن نشجع كافة الدول على أن تضاعف جهودها كي تتمكن في أبكر وقت ممكن من أن تصادق وتوافق على هذه المعاهدات كي ننشئ هذا الإطار القانوني العالمي في الفضاء الخارجي. هذه هي من الأولويات الأساسية التي يجب أن نكتب عليها وذلك من أجل استكمال قانون الفضاء الدولي حسب الظروف الناشئة.

وبالتالي نود نحن هنا أن نعرب عن تأييدنا لما أشير إليه منذ بضعة لحظات وذلك في أفكار ممتازة أعربت عنها الأرجنتين، نؤيد إذن بيان الأرجنتين، ونحن على ثقة أن المعاهدات الخمس مرتبطة مع بعضها البعض، لذلك إذا نظرنا في معاهدة واحدة فهذا يؤثر على المعاهدات جميعا، وبالتالي يجب أن نقوم بعمل من هذا النوع مع اعتماد نهج شامل يرتبط بكافة المعاهدات.

نحن نؤيد كافة التدابير المتخذة لتحقيق هذا الهدف، وبناء على ما أشرنا إليه، نحن نعتبر أن مؤتمرات الفضاء الإقليمية هي محفل أساسي لمناقشة أفكار جديدة والتوصل إلى اتفاقات تكون ذات مصلحة مشتركة لكافة الدول في المنطقة، لذلك من الضروري هنا أن نعقد مؤتمرا فضائيا رابعا للقارة الأمريكية كما أشرنا في الفقرة 26 من القرار 122/55 من القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي، من المهم للغاية أن ننظر في خطة العمل التي توصلنا إليها بتوافق الآراء في الاجتماع الأخير الذي انعقد في بونتا ديل استي في أوروغواي.

حضرة الرئيس، بالنسبة إلى الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار الثابت بالنسبة إلى الأرض، يسرنا أن نسجل توافق الآراء الذي توصلنا إليه في الدورة الماضية، وهو أنه نحتاج إلى تنسيق بالنسبة إلى استخدام المدار وأن نأخذ بعين الاعتبار أن الوصول إلى موارد المدار يجب أن يتم بشكل منصف وبموجب لوائح الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ITU، فهذه المبادئ واضحة وصريحة وهي مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وكافة المعاهدات الخمس المرتبطة بالفضاء الخارجي.

أسعدهم العمل معكم لسنوات ومن ثم فنحن واثقون بأننا بقيادةكم في هذه اللجنة الفرعية سوف نواصل التوصل إلى نتائج مسدية ونضع الأساس لمزيد من العمل الجوهري الهام.

ونحن نلتقي في هذه الدورة الأربعين، واحتفال بحدث هام في هذه اللجنة وللنهوض بالتعاون من أجل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، فمنذ الدورة الأولى في 1962 فإن اللجنة القانونية قد اعتمدت خمس اتفاقيات هامة بشأن الفضاء الخارجي ومجموعة من المبادئ الدولية بما تمخض عنه فرع جديد من القانون الدولي، فهذه المبادئ وهذه المعاهدات هي أساس للاستخدام السليم للفضاء الخارجي بما يعود بالخير على كل البلدان.

وفي إطار هذه النظام القانوني فإن استكشاف الفضاء من جانب الدول والمنظمات الدولية والآن من جانب الشركات الخاصة قد ازدهر، ونتيجة لهذا فإن تكنولوجيا الفضاء وخدماته تسهم إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي وتدخل تحسينات في نوعية الحياة في العالم [قاطبة].

إن اعتماد هذه الصكوك وطريقة اعتمادها هي مثل طيب للدبلوماسية المتعددة الأطراف، فعادة ما تقدم الدول الأعضاء مقترحات لصكوك مستقبلية لقانون الفضاء وذلك في الاجتماع السنوي للجنة الفرعية. وهذه المشاريع للاقتراحات يتم التفاوض بشأنها ومناقشتها وتطرح على بساط البحث، ويتم إحالة المسائل العلمية منها إلى اللجنة العلمية لكي تتحقق منها، وهذه العملية تتم في سنوات وسنوات ومفاوضات لا تعقد فقط في هذه اللجنة الفرعية القانونية ولكن بين الدورات وذلك على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. إن هذه العملية المكثفة قد حسمت المشاكل وتوصلنا إلى اتفاقات بشأن عدد من المسائل وتوصلنا إلى قرار بتوافق الآراء في هذه اللجنة وفي اللجان الفرعية التابعة لها.

واللجنة في طريقها قد اتسمت بتوافق الآراء والرغبة من الدول الأعضاء وحثهم على تطوير القانون الفضائي والذي يدعم ولا يعوق استكشاف الفضاء الخارجي وقد أدى هذا إلى إنجازات كبيرة بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة وأي هيئة مسؤولة عن مناقشة القانون الدولي وصكوكه.

إن هذا، سجل النجاح يا سيادة الرئيس، مرده إلى أن اللجنة قد تجنبت الخوض في مناقشات مطولة بشأن مسائل سياسية خارجية. وفي هذا الصدد فإننا نذكر الوفود بأنه هذه اللجنة، لجنة الكوبوس منذ بدايتها قد أنيط بها دعم التعاون الدولي في استخدامات السلمية للفضاء الخارجي. واللجنة الأولى للجمعية العامة ولجنة نزع السلاح وكذلك مؤتمر نزع السلاح هي المكان المناسب للمتعدد الأطراف لمناقشة

يحمي كافة الدول من أي أضرار مباشرة وغير مباشرة وأضرار متأخرة يمكن أن تبرز في مرحلة متأخرة.

لذلك نحن نعتبر أنه من المهم للغاية أن ندرج موضوع الحطام الفضائي على جدول أعمال لجننتنا القانونية الفرعية وذلك بناء على المساهمات الفنية التي قدمتها لنا اللجنة الفرعية العلمية والتقنية.

وأود أن أعرب بعض الملاحظات التي لم أونها في خطابي ولكني أعتبر أنها أساسية ويجب أن نعرب عنها هنا، كي تبرز في المحاضر الموجزة لجلستنا.

استمعت إلى ما قاله الأستاذ يوري كولسوف وهو من كاتب وواضع معاهدة إعادة الفضاء وظننت أن مقاله على أية حال له أهمية ويسعدني على أية حال أن نراه. ثانياً، قال بعد بضعة أيام سوف يعقد في موسكو مؤتمر أو ندوة في 11 - 14 من هذا الشهر نيسان/أبريل بهدف دراسة موضوع الفضاء والحيلولة دون إضفاء الطابع العسكري عليه. وفي هذا الإطار فإننا نخال أن الخبراء الذين سيذهبون إلى موسكو سوف يدرسون أفضل السبل للسهر على أن تكون استخدامات الفضاء الخارجي استخدامات سلمية وبطبيعة الحال سوف يكون من ضمن الموضوعات، موضوعات كموضوع محطة الفضاء، هذه الموضوعات التي ينبغي دراستها والحيلولة دون تكرارها، فينبغي أن نتأكد بأن هناك احترام كامل لحقوق الآخرين بالنسبة لمواقف قد تكون مأساوية كهذا الموقف.

وختاماً سيدي الرئيس، أقول وبشكل واضح، وفي هذا الإطار العام، أقول أن وفدي يدعم كل الدعم الفريق العامل الذي سوف يركز على الاقتراح الروسي هذا الخاص بصياغة اتفاقية تكون شبيهة باتفاقية قانون البحار، أي اتفاقية تتناول تناولاً شاملاً معاهدات الفضاء الخارجي وما يرتبط بها من قواعد وقوانين، وهذه أمور قد أشارت إليها أمريكا اللاتينية منذ سنوات وسنوات. ولك جزيل الشكر يا سيادة الرئيس.

الرئيس: شكر السيد ممثل تشيلي السفير جونزاليز، أشكره على بيانه وأشكره على كلماته الطيبة التي قالها بحق الأمانة والسيدة مديرة مكتب التطبيقات الفضائية، وأشكره على الكلمات الطيبة التي قالها في حق الرئيس. الولايات المتحدة، الأستاذ ماتياس له الكلمة، تفضل.

السيد ماتياس (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): سيدي الرئيس، بداية أهنئكم على انتخابكم رئيساً، في حين أنني حديث العهد بهذه اللجنة إلا أن أعضاء الوفد الأمريكي قد

وتنفيذ هذه من جانب الدول الأعضاء. كل هذا كاف للوصول المتكافئ لطيف الترددات الإذاعية وكل مصادر المدار.

صحيح أن العالم بعيد كل البعد عن قبول الصكوك الأساسية، اتفاقية الفضاء واتفاقية الإنقاذ والإعادة واتفاقية المسؤولية، وعدد من الدول الأساسية لم تقبل بمعاهدتنا الأساسية بما في ذلك عدد من الأعضاء في الكوبوس. وهذه اللجنة ينبغي أن تطالب بشكل واضح الدول لكي تفكر بجدية في الانضمام إلى الصكوك الأربعة التي أشرنا إليها مؤخرا.

ومسألة أخرى تتعلق بضرورة أن تقوم الدول التي قبلت هذه الصكوك الأساسية أن تدرس ما تفعله لكي تنفذ هذه الاتفاقيات، فليس هناك جدوى في الالتزام أو الانضمام إلى الاتفاقية دون أن يكون هناك إجراءات وسن التشريعات المناسبة نتيجة لهذه الاتفاقيات.

إن هذا العام هو بداية المرحلة الثانية لدراسة مفهوم دولة الإطلاق، وكما ورد الإشارة إلى ذلك في اتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل التي تطبقها الدول والمنظمات الدولية. نتطلع إلى المناقشة التي تجري في هذا الصدد بشأن هذا الموضوع.

وننتقل الآن إلى الحطام المداري، ووفدي يود أن يشاطر آرائه بشأن هذه المسألة الهامة، فالولايات المتحدة الأمريكية يسعدها التقدم الذي تم إحرازه بالنسبة إلى STSC. فمن وجهة النظر الأمريكية فإن هدفنا هو إنجاز الاعتماد العالمي الواسع النطاق؟؟؟ لتخفيض حدة الحطام وتنفيذه. ونرى أن هناك خطوات يمكن اتخاذها على مستويين، الوطني وعلى مستوى الكوبوس من أجل تحقيق هذا الهدف الذي [يتعذر سماعها؟].

فانطلاقاً من أن لدينا أهدافاً مشتركة فإننا تعاوننا بشكل وثيق مع الوفود وذلك في اللجنة العلمية للتوصل إلى اتفاق بشأن المضي قدماً في هذا الصدد، ولجنة التنسيق المعنية بالحطام الفضائي، التي تعرف بالـ IADC قد اتخذت تدابير في اجتماعها السابع عشر في تشرين الأول/أكتوبر 1999 وذلك لتطوير الخطوط الإرشادية بالتوافق بالأراء من أجل تخفيض حدة الحطام. وهذا الجهد قد أخذ في الحسبان ما هو موجود بوضعه في وثيقة بتوافق في الأراء، ويسعدنا بأن نقول بأن الأعضاء لهذه اللجنة قد أخبرونا بأن الفريق العامل الذي تناول مسألة تخفيض [يتعذر سماعها؟] هذه قد أحرز تقدماً كبيراً وتمكن من وضع الخطوط الإرشادية في شكل مشروعها الأول وتمت تناولها في اجتماع آذار/مارس هذا العام.

المسائل المتعلقة بالحد من الأسلحة وعسكرة الفضاء الخارجي.

سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أسترعي انتباه الوفود إلى علامات بارزة هامة في أعمال هذه اللجنة، فهذه السنة هي احتفال بالعيد الخامس عشر لاعتماد المبادئ المتعلقة بالاستشعار عن بعد للأرض من الفضاء، والعيد الخامس لاعتماد إعلان التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه بما يعود بالخير على كل الدول الجديرة بالحسبان وبصفة خاصة احتياجات الدول النامية. فالاستشعار من بعد ومبادئه قد وضع مبادئ أساسية قد ساعدت على توسيع نطاق الاستخدام المدني والتجاري للاستشعار من بعد وذلك لتحسين إدارة الموارد الطبيعية واستخدام الأرض وحماية البيئة. أولاً، سوانل الاستشعار عن بعد لكي تجمع البيانات في أي وقت وفي أي مكان في الأرض. ثانياً، هذه البيانات يتم توفيرها للجميع وبدون استثناء وبتكلفة معقولة.

إن المبادئ الخاصة من منافع الفضاء التي وردت الإشارة إليها في المادة الأولى للاتفاقية 1967 للفضاء، أي استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يعود بالخير على مصالح كل البلدان بصرف النظر عن درجة نموها الاقتصادي والعلمي، والمبادئ قد أسهمت إسهاماً دائماً في التعاون الدولي للفضاء وذلك بالتأكيد على اعتبارين أساسيين هما:

1- الدول لها الحرية الكاملة في أن تحدد كل جوانب التعاون الدولي الخاصة بها، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف أو إذا كانت تجارية أو غير تجارية.
2- الدول ينبغي أن تختار أفضل وسيلة وأكثر وسيلة مناسبة للتعاون وذلك لتخصيص الموارد بشكل كفاء.

السيد الرئيس، لاحظ وفدي التطورات الإيجابية في جدول الأعمال وسبل عمل اللجنة واللجنتين الفرعيتين، وفي الاجتماع الأخير للجنة القانونية [يتعذر سماعها؟] واللجنة بقيادتكم قد انتهت من عملية بشأن المدار الثابت للأرض بعد التوصل لاتفاقيات بشأن هذا المدار، ولاسيما فيما يتعلق بتسهيل الوصول المتكافئ لهذا المدار والذئبات المرتبطة بها. هذا إنجاز كبير بالنسبة للجنة الفرعية وذلك أنها قد أنهت بتوافق في الأراء مناقشة جرت لمدة 25 عاماً.

والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة الفرعية هي تعبير هام عن آراء الدول الأعضاء بالنسبة لهذا المصدر الطبيعي المحدود، وفي الوقت ذاته وبالرغم من ذلك فإننا نرى أن الصكوك الأساسية للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، أي دستورهِ ولأئحته وقواعده إذاعته،

إلى اتفاق للحد من الإعلان في الفضاء المؤثر على علم الفلك. والكونغرس قد أصدر إعلان إلى الإدارة الفيدرالية للطيران بأن لا يسمح بالإعلانات التي تؤثر في هذه المسألة. وإنما نطلب إلى الوفود أن تفكر في إمكانية أن تضيق هذه المسألة كبند من بنود جدول أعمالنا في العام المقبل. والهدف من هذا البند هو أن يكون مناقشة لمدة سنة لتناول الجوانب القانونية من هذه المشكلة، وذلك في ضوء العمل الذي سوف تقوم به اللجنة العلمية والفنية وذلك في دورتها المقبلة وكذلك المنظمات العلمية الدولية الأخرى وكذلك إذا ما كان الموضوع يستحق المزيد من الدراسة فسوف نحدد هذا على أية حال. إضافة إلى هذا فإن المنظمة الدولية سوف تدعى لتقديم تقرير للجنة القانونية أو تقدم عرضاً فنياً بشأن هذه المسألة.

ختاماً يا سيادة الرئيس، نلاحظ اقتراح بعض الوفود بشأن عقد فريق عامل مخصص مفتوح العضوية وذلك لدراسة إمكانية واستصواب تطوير اتفاقية شاملة بشأن الفضاء الخارجي وقوانينه الدولية. وأنا نلاحظ أن عقد هذا الاجتماع لم يتم الإشارة إليه في جدول الأعمال، وأن تشكيل هذا الفريق لا نفكر فيه في هذه اللجنة في هذا العام، وبالإضافة إلى ذلك يا سيادة الرئيس لسنا مقتنعين بأنه من الحكمة لهذه اللجنة أن تتناول هذا الاقتراح بشكله الحالي، وذلك بضوء تعليمات الجمعية العامة بأننا ينبغي أن نركز على الالتزام بالمعاهدات الحالية التي تحدد الأسس الأساسية لنظام الفضاء الخارجي.

ختاماً يسعدنا أن نقدم تقريراً عن تطويرين هامين بالنسبة لمحطة الفضاء الدولية:

1- اتفاقية الحكومات الدولية بالنسبة لمحطة [؟يتعذر سماعها؟] الفضائية الدولية قد تأثرت وذلك وفق المادة 25 من هذه الاتفاقية. وسريانه قد حدث في 28 آذار/مارس 2001 وذلك بإيداع صكوك المصادقة من جانب الاتحاد الروسي وفكندا واليابان والولايات المتحدة قد انتهت من هذه الخطوة من قبل والمصادقة تجري الآن في أوروبا.

2- كما طلب بذلك من جانب الاتفاقية الدولية بشأن المحطة الدولية الفضائية، فإن الشركاء قد وافقوا على [أن] وضع مداولات للصكوك لطاقت المحطة وفقاً للإجراءات الخاصة بالمشاركة، فإن الهيئات المشتركة قد تفاوضت بشأن نص [؟يتعذر سماعها؟] الصكوك الخاصة بالطاقت وتناول الإجراءات الخاصة بها. والشركاء قد أكدوا على قبول لهذا النص وذلك على مستوى وكالات الفضاء، وذلك في اجتماع تنسيقي عقد في أيلول/سبتمبر عام 2000، وكل حكومة قد قدمت قبولها وذلك من خلال مراسلة منفصلة قبل إطلاق أول فريق استكشافي في تشرين الأول/أكتوبر 2000.

وأنا نرى أنه إذا ما واصل كل الأعضاء في هذه اللجنة تناول هذه المسألة باعتبار أنها أولية فإن هذا الفريق يمكن أن يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في اجتماعه في عام 2002.

وهذه اللجنة، في نظرنا، هي المكان المناسب للاضطلاع بهذا العمل الفني. ومع ذلك فإن اللجنة هي بمثابة جزء فقط من مجتمع الدول الفضائية. ولتحقيق هدف تخفيض حدة الحطام فإننا اقترحنا أن [؟يتعذر سماعها؟] لجنة علمية نتيجة ما توصلت إليه هذا اللجنة التنسيقية، ولاسيما من المفترض من أن اللجنة التنسيقية توصلت إلى توافق بشأن الخطوط الإرشادية في عام 2002 كما قد أسلفنا، فإننا ننوي على أية حال أن نقترح أن تراجع اللجنة العلمية هذه الخطوط الإرشادية حينما تتناول الحطام الفضائي وذلك في دورتها في شباط/فبراير 2003 وذلك بهدف مصادقة كل الدول على هذه الخطوط الإرشادية. ونظراً لأن كل الدول سوف تتناول هذه المسائل فإن هذا الإنجاز يمكن أن يتم عليه المصادقة في عام 2004.

بعض زملائنا قد أوضحوا رغبتهم في تناول هذه المسألة في اللجنة القانونية، وتناول المسائل القانونية مرتبط بهذه المسألة والمبادئ الخاصة بالحطام المداري، على أية حال نحن لا نحبذ هذه الخطوة في هذه الأونة، فإذا اتفقنا جميعاً على الممارسات وعلى أن توافق لجنة الكوبوس على متابعة هذه الممارسات فإننا سوف ننجز هدفنا. وقرار [؟بشأن؟] الأمم المتحدة يمكن أن ينجز هذا الهدف على أية حال. ونحن على أي حال [مفتوح؟] الدهن بالنسبة لمناقشة هذه الأمور وغيرها شريطة أن يتم الانتهاء من الخطوات العادلة في اللجنة العلمية.

ويسعدنا أن اللجنة القانونية سوف تدرس اتفاقية جديدة وبروتوكول من أجل تسجيل المصالح في المعدات المتحركة بما في ذلك الطائرات والممتلكات الفضائية وذلك في إطار توحيد القانون الذي يعرف باليونيدروا. فإن هذه اتفاقية دولية هامة تستحق كل دعم يمكن أن تقدم له اللجنة الفرعية. وفي هذه الدورة فإننا يهمننا أن نناقش مع الوفود الأخرى إمكانية دراسة هذه اللجنة الفرعية لهذا البروتوكول باعتبار أنه مسألة هامة وذلك في إطار خطة العمل المتعددة السنوات.

ونلاحظ يا سيادة الرئيس أن اللجنة العلمية الفرعية سوف تدرس التعاون الدولي في الحد من الإعلان في الفضاء الذي يمكن أن يتدخل في علم الكواكب وعلم الفلك. إن هذه المسألة يمكن أن تراها من الأرض بالعين المجردة، وهذه المسألة قد نوقشت في المؤتمر الثالث، وفي العام الماضي فإن الكونغرس الأمريكي قد أعرب عن دعمه للتوصل

ولاسيما أن استراليا لديها بشأن عدم اليقين بمفهوم دولة الإطلاق وغموض أيضا بالنسبة لموضوعات المسؤولية وعدم اتساق بالنسبة للفضاء الخارجي والمسؤولية والتسجيل، أي معاهدات الاتفاقية والتسجيل وكل هذا.

ويسعدنا أن هذه المسائل المطروحة على بساط البحث في اللجنة الفرعية، ونتطلع إلى مناقشة هذه المسائل في البنود المقبلة.

كما أننا نؤيد أيضا بأن تقوم الكوبوس بدور هام في تطوير اليونيدروا وبروتوكولها وذلك بالنسبة للمسائل الخاصة بملكية الفضاء. ومرة أخرى نتطلع إلى إجراء هذه المناقشة.

إضافة إلى ذلك فإننا ندعم عمل اللجنة الفرعية وذلك بالنسبة لاستعراض وضع وتطبيق الاتفاقات الدولية الخمسة التي تنظم الفضاء الخارجي، وإننا نرى أن هذا الدور الاستعراضي ينبغي أن يستمر.

وبالإضافة إلى ذلك يا سيادة الرئيس فإننا نأمل أن هذا العمل لن يركز فحسب على ما أشير إليه اليوم، على أنه الصكوك الأربعة الأساسية وأننا نرى أن أي وسيلة أو أن أسلوب للمراجعة ينبغي أن يكون فرصة لتناول اتفاقيات القمر أيضا، وسوف يكون لدينا مزيد لأن نقوله في إطار هذا الموضوع في مقتضى البند الرابع.

ولاحظنا التعليقات التي تقدم بها السيد ممثل الجمهورية التشيكية وغيره بالنسبة لمسألة تنظيم الحطام الفضائي، حيث أن هناك نطاق لهذه اللجنة الفرعية بإدراج المبادئ والقواعد القانونية والوقوف على الثغرات التي قد يتعين تناولها.

وأرحب أيضا بالتقدم الذي أحرز في هذه المسألة في محافل أخرى وهذا ما أشار إليه من سبقنا الحديث من وفود.

سيادة الرئيس، قبل أن أختتم حديثي هذا، فهل لي بأن أشير إلى مسألة أخرى ومختلفة، ففي حين أنه في استراليا نفهم المشاغل التي تم الإعراب عنها من جانب بعض الوفد فإن وفدنا يلاحظ بأن دخول محطة مير في منطقة الهادي قد تمت بشكل ناجح. ووفد استراليا يهنئ الاتحاد الروسي وحكومته على هذا الإنجاز الهام وعلى توفير المعلومات بشكل سلس للبلدان الأخرى مما أدى في نهاية المطاف إلى إخراج محطة مير من المدار. وأشكر سيادة الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيدة ممثلة استراليا على بيانها، وعلى الكلمات الطيبة التي توجهت بها إلى

وملخص لهذه العملية ومدونة السلوك قد تم الإشارة إليها في اجتماع حكومي دولي فيما بين الشركاء في المحطة الدولية وفي برلين في كانون الأول/ديسمبر عام 2000. وكما ورد في الاتفاقية فإن مداولة الصكوك هذه تتناول مسائل الترتيب القيادي والعلاقة بين الإدارة في الأرض وفي السماء والمعايير الخاصة بأنشطة الفضاء وكذلك سلطات القائد.

سيادة الرئيس، أشكركم على حسن انتباهكم ويسعدني أن أكون معكم هنا للعمل في هذه اللجنة الفرعية، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه الهام، وأشكره على الكلمات التي قالها بحق الرئاسة. المتحدثة التالية في هذه القائمة هي السيدة ممثلة استراليا، وأحيل إليها الكلمة.

السيدة كوليس (استراليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أشكر سيادة الرئيس، هذه المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة ومن ثم اسمحو لي أن أهنئكم على إعادة انتخابكم لترأس هذه اللجنة، كما نعرب عن تحياتنا لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي السيدة عثمان وزملائها. إنه يسعدنا أن نقدم بياننا مقتضبا في هذه الدورة الأربعين للجنة الفرعية القانونية

ومنذ الاجتماع الأخير لهذه اللجنة، وكما أشارت إلى ذلك في قانون أنشطة الفضاء في 1998، فإن حكومة استراليا قد تحركت وبسرعة للانتهاء من الترتيبات المحلية الخاصة بأنشطة الفضاء التي سوف يتم الاضطلاع بها من إقليم استراليا ومن الأرض الأسترالية وذلك في هذا المجال.

ومن المتوقع أن ننتهي من نظام القانون وإصدار التصاريح في 30 أيار/مايو من هذا العام. والطلبات للقيام بأنشطة فضائية تجارية من أرض استراليا سوف يتم دراستها وذلك في ضوء القوانين التي لدينا.

ومن ثم فإن حكومة استراليا تسهل تطوير بيئة تنافسية وذلك لإنشاء صناعة فضائية تجارية تنافسية في استراليا.

وفي هذا الإطار فإننا ما زلنا يشغلنا بعض عدم اليقين بالنسبة للإطار القانوني للفضاء. فمشاغلنا تركز على انتقال هذا من قطاع عام إلى قطاع تجاري كامل ويتسم بالطابع الدولي وبه خليط مختلف من الشركات المختلفة والدول التي تشترك في أنشطة مختلفة للفضاء الخارجي.

الموضوعات في جدول الأعمال ولاسيما البندين الثامن والتاسع ولاسيما مشروع اليونيدروا الخاص بالمعدات المتحركة والمسائل المتعلقة بمشروع البروتوكول والملكية الفضائية ودراسة مفهوم دولة الإطلاق.

ويسعدنا أن نلاحظ الاتفاقيات التي تمت في الدورة 39 للجنة الفرعية بشأن فصل البندين الخاصين بتحديد معالم الفضاء الخارجي وتعريفه واستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض وتقسيمه إلى موضوعين وهذا يمكن أن يعود في الخير على النهوض بالمدار الثابت.

السيد الرئيس، نقاط أخرى على جدول الأعمال تسترعي انتباه وفد المغرب وخاصة مسألة استعراض المبادئ المتعلقة باستخدام مصادر الطاقة النووية ومفهوم دولة الإطلاق. فيما يتعلق بالبند السابع وبالنظر لأهمية هذا البند وكذلك أثر استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء على الأمن من الضروري أن تعمق اللجنة الفرعية القانونية النقاش وأن تقيم مسألة استعراض المبادئ التي تحكم استخدام مصادر الطاقة النووية وذلك بتجميع أكبر قدر من المعلومات حول هذه المسائل.

أما فيما يتعلق بمفهوم دولة الإطلاق فمن الإجراءات التي يتعين على اللجنة الفرعية القانونية أن تنظر فيها هي إقامة حوار بناء لتوضيح هذا المفهوم وكذلك في إطار تطبيق المعاهدات ذات الصلة وهو مفهوم المسؤولية وكذلك مسألة التسجيل وهذا النقاش يجب أن يركز من ناحية إلى التشريعات الوطنية الفضائية ومن ناحية أخرى إلى الممارسات العملية وذلك كي نحدد الثغرات المحتملة.

السيد الرئيس، نقدر كل التقدير العمل الذي قامت به اللجنة الفرعية القانونية منذ نشأتها، ولكننا في الوقت ذاته نشدد على أهمية التحديات التي تواجهنا بالنظر إلى تعقد المسائل المعروضة على نظرنا، وبالنظر إلى التطور السريع للأنشطة الفضائية. وإن عملية إدارة رشيدة للموارد في لجنتنا الفرعية، وكذلك مسألة إعادة النظر في أساليب عمل اللجنة الفرعية أصبحت أمور ضرورية كي تستجيب اللجنة للتطلعات وكي تقوم بمهمتها على الوجه الأكمل.

الرئيس: شكرا للسيد مندوب المغرب على هذا البيان، وأشكرك كذلك على التهنة التي تقدمت بها للرئاسة. والمتحدث التالي على قائمتي صباح اليوم هو سعادة سفير الإكوادور، وأعطيه الكلمة.

السيد بالاسيوس (الإكوادور) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلاً سيادة الرئيس، حيث أنه هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد

الرئاسة المتحدث التالي في القائمة هو السيد ممثل المغرب وأحيل إليه الكلمة.

السيد ريفي (المغرب) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا جزيلاً السيد الرئيس، نظراً لأننا نتناول الكلمة للمرة الأولى يا سيادة الرئيس، نبدأ حديثنا هذا ونستهله بتهنئتك على ما أوتي إليكم من ثقة من جانب هذه اللجنة الفرعية القانونية، ويسعدنا رؤياكم رئيساً لهذه اللجنة للمرة الأخرى.

ونحن مقتنعون في المغرب بالدور الهام الذي يضطلع به تقنيات الفضاء للنهوض بتطوير الفضاء بصفة عامة، ونعرف ما يتمخض عن هذا من نتائج لكل البشرية ونؤيد كل الجهود الرامية إلى دعم التعاون الدولي في هذا الصدد، من الجانبين العلمي والقانوني.

المغرب في مختلف المجالات قد دعمت دوماً الاستخدام السلمي وعدم التمييزي للفضاء الخارجي، وإننا نعتبر أن استكمال القواعد الحالية وإضفاء طابع الاتساق عليها وتوحيدها سوف يسمح في نهاية المطاف بالنهوض بالتعاون الدولي في الأنشطة الفضائية ويسهر على توفر فرصة متكافئة لكل الدول من أجل استخدام الفضاء والاستفادة من البحوث الفضائية.

وفي هذه الأونة فإن هذه التكنولوجية وسيلة استراتيجية تنموية هامة ومن ثم فإن هذه المسألة ينبغي أن تنظم بحيث يسمح للبلدان النامية أن تتمكن في المستقبل من الوصول إلى ما به من إمكانيات والاستفادة منها وتستكشف من الفضاء الخارجي، لذلك إن هذه التطبيقات سوف تتطور وتتسع وتختلف، والفضاء الخارجي أو المدار الثابت بالأحرى مصدر ناضج وقد تم صياغة معاهدات حينما كان عدد الدول التي تقوم بأنشطة محدودة، ولكن في هذه الأونة فإن هناك تزايد في هذا الدور وفي الأنشطة الفضائية في مختلف المجالات. وتزايد استخدام تكنولوجيا الفضاء وكذلك إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد كلها عناصر تسهم بشكل طيب في دعم القانون التجاري، وينبغي أن يكون هناك الآليات المناسبة في هذا الإطار، وهذا يجعل من الضروري أن تشترك الدول في هذه الصكوك التي تنظم الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتمكن من تحديد بعض العناصر في هذه الصكوك وذلك بالنسبة للصكوك [؟يتعذر سماعها؟] ذلك [؟يتعذر سماعها؟] على اتساق فيما بينها، وكذلك [؟يتعذر سماعها؟] المقبلة.

وحيثما تحدثنا في الدورة المقبلة للجنة فإننا قد ركزنا على ضرورة تقيح الصكوك القانونية الموجودة وذلك بهدف تسجيل الصعوبات التي تحول دون المصادقة على هذه المعاهدات، وما زلنا مقتنعين بأن هذا يمكن أن ينهض بالعمل في مختلف

تجربتك وخبرتك سوف تؤدي بنقاشنا إلى نتائج إيجابية ومنتجة.

السيد الرئيس، لتحقيق هذه الغرض فإنني أؤكد لكم على تعاوننا ودعمنا كاملاً، بالإضافة إلى ذلك أود أن أعرب عن تقديرنا الحار للعاملين في مكتب شؤون الفضاء الخارجي على الجهود التي بذلوها في الإعداد لهذه الدورة وكذلك الشكر لهم والتهنئة على الإنجازات التي خبرتنا بها السيدة عثمان.

السيد الرئيس، إن جمهورية كوريا تؤيد بشدة الدور الحيوي الذي تلعبه اللجنة الفرعية فيما يتعلق بتعزيز الأنشطة الفضائية من المنظور القانوني، وإن النقاش الذي تجريه هذه اللجنة الفرعية قد أسهم إسهاماً حقيقياً في وضع أسس القوانين الفضائية وأدى كذلك إلى اعتماد معاهدات خمس في مجال الفضاء الخارجي بالإضافة إلى مبادئ الفضاء الخارجي. وإنني أتطلع، وعلى ثقة من أن روح التعاون والتوافق سوف تسمح لنا في إطار هذه اللجنة الفرعية من تجاوز أي عقبات أو صعوبات قد نواجهها من أجل تحسين النظام القانوني للاستخدامات المنصفة والسلمية للفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، في هذه المرحلة وفد جمهورية كوريا يود أن يمسه بإيجاز بنود ثلاثة من بنود جدول الأعمال، البند السادس والسابع والثامن.

أولاً، البند السادس. كلنا نعترف بأن استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض وهو مصدر طبيعي محدود يتطلب انتباه خاص بالنسبة للدول التي يتعين عليها أن تحصل على التجهيزات اللازمة لإطلاق أجسام في الفضاء وتشغيل تلك الأجسام. وكما سجل عدد من الوفود في مناسبات مختلفة من قبل فإن النظام القانوني للمدار الثابت بالنسبة للأرض يجب أن يشمل السبل والوسائل الكفيلة بتطبيق مبدأ الوصول العادل والاستخدام المنصف من جانب كافة الدول وبشكل رشيد.

وفي هذا السياق فإن وفد بلادي يعتقد أن الممارسات الخاصة بالسواتل الورقية في المدار الثابت بالنسبة للأرض تعوق في واقع الأمر هذه الاستخدام المنصف والفعال.

بالنسبة للبند السابع، فإننا نشعر بنفس القلق الذي أعرب عنه أعضاء آخرون بالنسبة للمخاطر المحتملة التي تفرضها مصادر الطاقة النووية بالفضاء، وفي حين نعترف بأن مناقشة هذا الموضوع أمر أساسي، إلا أننا نرى أنه من الأهمية أن نضع معايير للأمان ملموسة بالنسبة لأي عمليات تشمل مصادر طاقة نووية في الفضاء الخارجي. وفي هذا الشأن نتوقع أن المداولات الجارية في اللجنة العلمية

الإكوادور الكلمة، اسمحوالي أن أتقدم إليكم بالتهنئة على إعادة انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الفرعية في الفترة ما بين 2001 – 2003، ونحن على ثقة أنه بفضل تجربتك الواسعة وبفضل الأعوام الطويلة التي وفرت للجنة الفرعية مهارتك فيها، نحن على ثقة من أننا سنحقق النجاح في أعمالنا.

الإكوادور تتضم إلى البيان الذي تقدم به سعادة سفير البيرو باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وكذلك تتضم الإكوادور للبيانات التي تقدم بها وفد كولومبيا بشأن المسائل القانونية المرتبطة بالفضاء.

وفد الإكوادور له نفس موقف كولومبيا في هذا المجال، وإن وفد الإكوادور يود أن يشارك بشكل فعال في فريق العمل المفتوح العضوية وذلك من أجل النظر في وضع اتفاقية وحيدة في مجال قانون الفضاء، حيث أننا نرى أنها ضرورة ملحة لدى المجتمع الدولي.

والإكوادور سوف يعمل بنشاط كذلك في إطار أعمال الكوبوس على أساس القرار 122/25 الصادر عن الجمعية العامة والذي يغطي عدد كبير من جوانب أعمال هذه اللجنة.

السيد الرئيس، اسمحوالي كذلك أن أتقدم بتهنئة خاصة للعاملين في أمانة الكوبوس على العمل الممتاز الذي قاموا به في إعدادهم لهذه الدورة وكذلك الدعم الذي يوفرونه بشكل مستمر للجنة الكوبوس بفضل كفاءتهم القانونية والعلمية. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: شكراً سعادة السفير على هذا البيان، وشكراً على التهنئة التي وجهتها للرئاسة.

السادة الأعضاء الموقرون، قائمة المتحدثين الخاصة بأعضاء اللجنة قد انتهت، ولكن لدي على القائمة الآن طلب من جمهورية كوريا بصفة مراقب لتناول الكلمة في هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية وأعطي الكلمة إذن للسيد شانغ ممثل جمهورية كوريا كي يتقدم ببيانه.

السيد شانغ (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد جمهورية كوريا الكلمة، اسمحوالي أن أتقدم لكم بالتهنئة على إعادة انتخابكم لرئاسة لجننتنا الفرعية.

السيد الرئيس، إنني واثق تماماً من أن التزامك وقيادتك القدير لأعمالنا بالإضافة إلى

أعتقد إذن أنه بإمكاننا الآن أن نغلق النقاش حول هذا البند ونبدأ في مناقشة البند الرابع الخاص بـ "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها". للأسف لم يصلني أي طلب لتناول الكلمة حول هذا البند، أود أن أسأل مرة أخرى، هل هناك أي وفد من الوفود يرغب في الحديث عن هذا البند اليوم؟ نعم، المكسيك.

السيدة فلوريس (المكسيك) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرا جزيلا سيادة الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في هذه الدورة، اسمحوا لي أن أعرب عن سرورنا إذ نراك تترأس مرة أخرى أعمالنا ونكرر لك مرة أخرى استعدادنا الكامل لمساعدتك في إدارة أعمالنا.

أود أن أعلق سيادة الرئيس على البند الرابع الخاص بـ "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها". المكسيك طرف في المعاهدات الخمس، والمكسيك مقتنعة تماما بأهمية إضفاء الطابع العالمي على تلك المعاهدات وتطبيقها على نطاق واسع وعلينا أن نسعى لزيادة الانضمام لهذه المعاهدات.

ولقد استمعنا بسرور بالغ إلى بيان البرازيل بالأمس الذي جاء فيه أن السلطات الوطنية في البرازيل تنظر في الوقت الراهن في الانضمام إلى المعاهدة الخاصة بتسجيل الأجسام الفضائية ونتمنى أن تتمكن البرازيل في أقرب وقت ممكن من الانضمام لهذه المعاهدة. وكذلك نرحب ببيان بيرو الخاص بالاتفاقية الدولية حول المسؤولية عن الضرر ونحث كافة الدول التي لم تفعل ذلك لعد أن تقوم بمشاورات وأن تنظر في إمكانية الانضمام إلى الصكوك التي لم تتضمن إليها بعد.

السيد الرئيس، أسلوب من أساليب تيسير انضمام الدول للمعاهدات الخمس هو أن نحاول أن نعرف ما هي الأسباب التي أدت بعدم التصديق على عدد من هذه المعاهدات بالقدر الكافي وأن نحاول أن نذلل الصعوبات التي تعترض طريق بعض الدول في الانضمام. بالأمس أشار عدد من الوفود إلى عدد من هذه الأسباب، وبالإضافة إلى ذلك فإننا نرى من جانبنا أن الافتقار إلى التصديق بالنسبة لعدد من المعاهدات يمكن أن يرتبط بمستوى الأنشطة التي تقوم بها الدول في الفضاء الخارجي.

وإننا نسجل ونرحب بأن أغلبية الدول التي تقوم بأنشطة منتظمة في الفضاء الخارجي انضمت إلى أربعة من أصل خمس معاهدات مما يقوي من هذا النظام، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن عدد التصديقات أقل بالنسبة للدول التي ليس لديها أنشطة في الفضاء الخارجي أو التي تقوم بهذه الأنشطة على غير أساس منتظم. وإننا نعتقد أنه من الأهمية أن

والتقنية في هذا المجال سوف تؤتي بثمار ناجحة وسوف توفر لنا الأساس لمناقشاتنا القانونية لهذا الموضوع.

أما بالنسبة للبند الثامن، فلقد سجلنا أن مشروع البروتوكول الأولي حول المسائل المرتبطة بالملكية الفضائية من شأنه أن ييسر عملية مشروع تمويل المشروعات الفضائية في ظل نظام قانوني دولي سليم، وفي حين نعترف بفائدة هذا النظام في تطوير صناعة الفضاء ومشاريع الفضاء، إلا أننا نرى أنه كي يقبل هذا البروتوكول من أكبر عدد ممكن من الدول يجب أن يكون هيكله متوازن وذلك ما بين مختلف المصالح، ونظرا بأن البروتوكول مازال في خطواته الأولى فعلى ذلك أن نتخذ التدابير المناسبة كي نضمن أن هذا البروتوكول سوف يتسق مع قانون الفضاء وسوف يراعي المشاكل المحتملة التي تم تحديدها بالفعل.

السيد الرئيس، أغتنم هذه الفرصة كي أعرب باسم وفد بلادي عن عرفاننا وامتناننا للدول الأعضاء التي أبدت طلب كوريا كي تصبح عضوا كامل العضوية في الكوبوس، وكما تعرفون فإن المشاورات الغير رسمية التي عقدت بمناسبة الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الفرعية العلمية والتقنية قد توصلت إلى توافق بالنسبة للتوصية الخاصة بقبول 6 دول ومنها جمهورية كوريا كأعضاء كاملين العضوية. وكما تتذكرون، كوريا أعربت بشكل مستمر عن استعدادها ورغبتها كي تصبح عضوا كامل العضوية في الكوبوس، وليس لدي أي شك بأن أنشطة كوريا الفضائية، بالإضافة إلى مشاركة كوريا بشكل فعال في التعاون الدولي في مجال شؤون الفضاء يبرر عضوية كوريا كعضو كامل العضوية في هذه الهيئة الموقرة.

وفي الختام سيادة الرئيس، أود أن أكرر من جديد التزام حكومة جمهورية كوريا بالمشاركة في الجهود الجماعية على مستوى المجتمع الدولي وذلك لتحقيق نظام قانوني يخص الأنشطة الفضائية ويعود بالفائدة على الإنسانية جمعاء. وشكرا سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر سعادة السفير على هذا البيان باسم جمهورية كوريا، وأشكرك كذلك على توجيه التهنئة للرئاسة.

سيداتي وسادتي، السيد ممثل جمهورية كوريا كان المتحدث الأخير حول البند الثالث "تبادل عام للراء" هل هناك وفود أخرى الآن ترغب في أن تتناول الكلمة بشأن هذا البند بالتحديد؟ كلا. حسنا.

البند الرابع: "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"

غاية في الأهمية ونشجع بطبيعة الحال على الانضمام لهذه الصكوك حتى وإن اعترفنا أن هناك بالفعل عدد لا بأس من الدول قد انضم إلى أغلب هذه المعاهدات، إلا أننا نقول أن الانضمام إلى هذه المعاهدات يعتبر الاعتراف بالقانون الدولي للفضاء.

بالنسبة لما أشارت إليه استراليا، أعتقد أنه لدى استراليا فكرة جيدة، أي أن ننظر فيما إذا كان من المطلوب أن نسعى إلى جعل هذه المعاهدات أكثر جاذبية بالنسبة للدول، وقبل أن نتوصل إلى أي استنتاج علينا أن نحلل، لماذا تردد عدد من الدول في التصديق على هذه المعاهدات، ونعرف ما هي المشاكل، نعرف ما جاء في تلك المعاهدات وما إذا كان هناك أي إجراءات مطلوبة كي نجذب عدد أكبر من الدول.

ثانياً، أود كذلك أن أشير إلى ما أدليت أنت به بعد بيان اندونيسيا، نعتقد أنه علينا أن نعرف أن هناك بالفعل ما يمكن أن نقوم به لتعزيز الصكوك القائمة دون أن نغير أي شيء وأن نعدل هذه الصكوك، وخاصة بالنسبة لاتفاقية المسؤولية. وأتذكر هنا أننا في العام الماضي، حاولنا أن نفتح سبيلاً لتعزيز هذه الاتفاقية، وعلينا أن نتذكر هذه المبادرة وأن نقوم بشكل فردي وتوعية بالاعتراف بالطابع الملزم لهذه الاتفاقية، لسنا بحاجة إلى تعديل الاتفاقية في حد ذاتها، ولكن ما من شك، أننا إذا ما التزمنا بأحكام هذه الاتفاقية سوف نعزز من وضعها وتطبيقها وسوف يدفع ذلك بالدول كي تلجأ إلى هذه الاتفاقية.

بإمكاننا إذن أن نفعل ذلك من خلال إعلانات أو بيانات فردية، وأطلب إلى الدول أن تنظر في هذه الإمكانيات، أي أن تعلن عن التزامها بأحكام تلك الاتفاقية. الدول التي قد تمس بالضرر من جراء الأنشطة الفضائية، على سبيل المثال، هذا سيعزز ولاشك من القانون الدولي للفضاء. شكراً يا سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر سعادة سفير النمسا على بيانك وكذلك على التهنئة التي تقدمت بها في بداية البيان. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل اليونان الموقر.

السيد كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، أعربت لك من قبل عن تهنئتي في بداية الدورة، على أية حال، سأكرر مرة أخرى الآن تمنياتي لك بالنجاح في جهودك.

طلبت الكلمة بخصوص البند الرابع من جدول الأعمال، إنني أشعر ببعض الحيرة، لقد تحدثنا من قبل عن مشاغل عدد من الدول بالنسبة لحالة تطبيق المعاهدات الخمس. نتذكرون سيادة الرئيس أننا

نركز على هذا الجانب ونوضح أهمية المعاهدات الخمس وأحكام تلك المعاهدات للإنسانية جمعاء بغض النظر عن مستوى الأنشطة التي تقوم بها مختلف الدول في الفضاء. ما هو مؤكد هو أن اكتشاف الفضاء يجب أن يتم لصالح ولفائدة كافة الدول وهذا أمر يعتبر مسؤولية الإنسانية هنا.

وكذلك، وفي مواجهة تزايد الأنشطة الفضائية من جانب نرى أن هناك دول في واقع الأمر تمس بهذه الأنشطة الفضائية كالدول التي يلحق بها ضرر ما بسبب هذه الأنشطة، أو أي إمكانيات أخرى. وإن نظام قانوني دولي في هذه الحالة يصبح ضرورة، وإن استخدام الفضاء لفائدة الإنسانية يجب أن يستند إلى معايير قانونية دولية وخاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة تسجيل الأجسام الفضائية. ومن الضروري إذن بالنسبة لكافة الدول الأعضاء أن تنضم إلى المعاهدات الخمس، واللجنة الفرعية القانونية هي المحفل المناسب للسعي بالنهوض لتصديق الدول المختلفة على تلك المعاهدات، من خلال ندوات تعدها الأمم المتحدة وهب وسيلة فعالة لزيادة الوعي لفائدة المعاهدات الخمس. بالإضافة إلى ضرورة استكشاف العقبات التي تعترض طريق الانضمام أو التصديق. واللجنة عليها أن توضع تلك العقبات بشكل كامل كي نجد السبل الملموسة لمعالجة الموقف. ونتمنى أن يكون حوارنا دائماً مفتوحاً وصريحاً وإن المكسيك من جانبها سوف تبذل كل الجهود كي تنهض بمستوى التصديق على المعاهدات الخمس.

الرئيس: أشكر المكسيك على هذا البيان، وكذلك على التهنئة الموجهة للرئاسة.

السادة الأعضاء الموقرون، المكسيك كان الوفد الوحيد الذي طلب التعليق على هذا البند، ولكنني أرى الآن أن سعادة سفير النمسا، الدكتور فينكلير، الذي شارك لأعوام طويلة في نشاط اللجنة الفرعية وأسهم إسهاماً حقيقياً في إحراز التقدم بالنسبة للصكوك الدولية الخمسة. أرى أنه يطلب الكلمة وأعطيه إياها.

السيد فينكلر (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، أود أن أقدم لك أنت بالتهنئة وأعرب عن ارتياحي وارتياح وفد بلادي إذ نراك تترأس هذه اللجنة الفرعية مرة أخرى.

تناولت الكلمة سيادة الرئيس، لأنني في واقع الأمر ألهمت بالبيانات التي أبديت، وودت أن أقدم بدوري بعدد من الملاحظات حول البند قيد البحث.

بالنسبة للتصديق على الصكوك الأساسية للفضاء الخارجي، بالإضافة إلى الصكوك الذي أشارت إليه مندوبة استراليا. الانضمام إلى هذه الصكوك أمر

معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء

وبما أنه لا يزال لدينا بعض الوقت الآن، أود أن أفتح الآن باب النقاش حول البند الخامس من جدول أعمالنا "معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء". وهنا لدي متحدثان حول هذا البند، على قائمة المتحدثين ولكن قبل أن أعطيها الكلمة أود أن أشير إلى بعض المواضيع.

كما ذكرنا بالأمس، خلال النظر في هذا البند في العام الماضي، إن اللجنة الفرعية القانونية قد حصلت على مجموعة من التقارير الشفهية أو الخطية من منظمات دولية كانت الأمانة قد دعتها لتقيد بأنشطتها حول قانون الفضاء، ووافقت اللجنة الفرعية على أن الأمانة يجب أن تدعو مرة أخرى تلك المنظمات لترفع تقاريرها في الدورة الحالية أيضا.

وفي هذا السياق أود أن ألفت انتباه الوفود إلى مذكرة صدرت عن الأمانة وعنوانها "معلومات حول أنشطة المنظمات الدولية فيما يتعلق بقانون الفضاء" وهي الوثيقة A/AC.105/C.2/L.223 وهي تحتوي على تقارير حصلنا عليها من المركز الأوروبي لقانون الفضاء ووكالة الفضاء الأوروبية والمعهد الدولي لقانون الفضاء ورابطة القانون الدولي.

فضلا عن هذه المنظمات الدولية، بلغت أيضا أن عدد المنظمات الأخرى التي سترفع تقاريرها إلى اللجنة الفرعية خلال اجتماعاتنا سيزداد إذن. ولكن، نظرا إلى الإجراءات المرعية في لجنتنا الفرعية، قبل أن ادعو المنظمة الأولى لتدلي بتقاريرها أود هنا أن أفتح باب النقاش أمام تلك الوفود التي تود أن تدلي ببيان تمهيدي في إطار هذا البند. هل من وفد يرغب في التعليق على هذا البند، بشكل تمهيدي بالطبع؟ لا؟ عقوا، بلى. اليونان، حضرة ممثل اليونان، تقض.

السيد كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرا جزيلاً حضرة الرئيس، مجرد ملاحظة سريعة، أعتقد أنه لدينا اجتماع أساسي وهو المؤتمر الثاني العالمي لاتصالات الراديو WRC، الذي انعقد في أيار/مايو الماضي في استانبول طيلة شهر واحد، وفي ذلك المؤتمر أعدنا وضع خطة لتوزيع الترددات بالنسبة إلى البث الإذاعي المباشر عبر السواتل، وأعتقد أن هذه الخطة كانت بمثابة الحدث الأساسي لأننا تمكنا من تعديل موقف أساسي في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ITU، خاصة بالنسبة إلى ما هو معروف بالسواتل الورقية أو الوهمية، وبالتالي كان هذا إنجازا أساسيا وتوصلنا إلى وثيقة ختامية مهمة بالنسبة إلى رجال القانون أيضا وليس فقط إلى المهندسين، وبالتالي هذه مساهمة قيمة في تطور قانون الفضاء الدولي، وكافة القرارات

شكنا فريقا مصغرا في هذا الشأن ولكن لم تكن متابعة لذلك، ومجرد النظر في هذا الموضوع كبند على بنود جدول الأعمال وبالنسبة لبند له هذه الأهمية ودون أن نتمكن من مناقشة الجوانب الاجتماعية للقانون الدولي للفضاء، سلوك الدول، لماذا لا توقع؟ لماذا حتى لا تتضمن تلك المعاهدات؟

من ناحية أخرى لدينا انشغالات ليس فقط من حيث التطبيق الرسمي وإنما من حيث الاحترام الفعلي لمبادئ القانون الدولي للفضاء، خاصة في وقت نرى فيه أن الشركات الخاصة، على صعيد الممارسة، تميل إلى أن تحل محل الدولة.

إذن هناك مشكلة كبرى هنا سنواجهها، لأن أي فصل في المسؤوليات، مسؤولية الدولة بشكل عام، ومسؤوليتها عن أنشطة مواطنيها، سواء كانوا كيانات شركات خاصة أو أفراد. إذن عدم مسؤولية الدولة عن ذلك سيخلق مشاكل كبرى من وجهة نظري. وإلى حين تغير الموقف فإن الدولة ما زالت هي المسؤولة عن كافة أنشطة المواطنين.

هناك كذلك مسألة تخص تكامل النظام الحالي، في الوقت الراهن هناك تقسيم لقواعد وللنظم وستتاح لي فرصة التعليق على هذا الموضوع بالتفصيل عندما نصل إلى البند العاشر، على أية حال منذ الآن أود أن أشاطركم بعض الانشغالات بشأن تكامل النظم والقواعد في هذا الشأن. كثيرا ما تحدثنا عن الضرورة أو الحاجة لتعديل أو استكمال النظم القائمة بسبب هذا التقدم التكنولوجي الهائل وكذلك تكاثر تدخل الكيانات أو الشركات الخاصة إلى هذه الأنشطة، وبالنظر إلى هذا الوضع يبدو لي أنه من الضروري أن نعيد تشكيل الفريق العامل المعني بالنظر أو إعادة أو استعراض، علينا أن نجد المصطلح المناسب هنا، مصطلح لا يؤدي إلى أي سوء تفسير أو سوء فهم بالنسبة لعدد من الدول التي اعترضت على أي حديث عن تغيير الأوضاع الحالية أو تعديل المعاهدات الخمسة الفضائية. واحتفظ لنفسني بحق العودة للحديث عن هذا الموضوع في إطار البند العاشر. وشكرا سيادة الرئيس.

الرئيس: شكرا للممثل اليونان الموقر على مداخلته. حضرة السيدات والسادة، بهذا أصل إلى نهاية قائمة المتحدثين حول البند الرابع من جدول الأعمال "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها". أقله بالنسبة إلى اليوم صباحا انتهينا من هذا البند، وبالطبع سنكتمل النظر في هذا البند الرابع اليوم بعد الظهر. إذن بالنسبة إلى الوفود التي ترغب بالإدلاء ببيان حول هذا البند بالذات يمكنها أن تقوم بهذا اليوم بعد الظهر.

التي اتخذت في ذلك المؤتمر جديرة بالذكر هنا. شكرنا حضرة الرئيس.

الرئيس: شكرنا الممثل اليونان الموقر، شكرنا لك على هذه المداخلة حول هذا الموضوع بالذات. هل من وفد يرغب بالتعليق على هذا الموضوع؟ الإدلاء ببيان أو مجرد مداخلة قصيرة؟ لا. ما من وفد يطلب الكلمة، وبالتالي يمكننا أن نبدأ بالمنظمات المراقبة. لدي طلب من منظمين دوليتين تتمتعان بوضع المراقب في اللجنة الفرعية القانونية، والمنظمة الأولى هي منظمة EUMETSAT، وأعطي الكلمة لممثل منظمة EUMETSAT.

السيد هولسبروج (EUMETSAT) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرنا جزيلاً حضرة الرئيس، اسمح لي أولاً أن أهنئك رئيساً، وباسم منظمة EUMETSAT يمكنني أن ألاحظ أن انتخابك قد أرفق بمناخ جميل، وبالطبع هذا الطقس الجميل كان سائداً أيضاً في العام الماضي في الوقت ذاته، وربما لدينا صلة معينة هنا بين انتخابك والطقس المشمس في فيينا.

إن EUMETSAT منظمة دولية حكومية مدعوة للتكلم عن القانون الفضائي، لماذا؟ فهل من وضع خاص هنا للمنظمات الحكومية الدولية بالنسبة إلى قانون الفضاء؟

نعم، لدي هنا ردان في الواقع حول هذا السؤال. أولاً، إن المنظمات الحكومية الدولية يمكن أن يكون لديها احتياجات خاصة في مجال قانون الفضاء، والرد الثاني هو أن المنظمات الحكومية الدولية يمكن أن تساهم بشكل محدد في حفظ وتطوير قانون الفضاء.

ولكن قبل أن أعالج هذين الموضوعين من وجهة نظر EUMETSAT. اسمحوا لي في أن أعالج مسألة ما إن كنا نحتاج فعلاً إلى التفكير ملياً بهذه المنظمات الحكومية الدولية، لأننا هل نحن من الأجناس المنقرضة؟ نحن نعرف أنه لدينا عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية تتكاثر في العام الماضي، إنتيل سات INTELSAT، انمارسات INMARSAT، نرى أنها تتراجع وتتحوّل إلى الشؤون التجارية وكذلك بوتيل سات EUTELSAT نرى أنها تتراجع في أنشطتها، لذلك ربما علينا أن نتكلم عن هذه المنظمات الحكومية الدولية نقول أنها ظاهرة أساسية كانت عندما كان الفضاء عالماً جديداً يتم استكشافه، ولكن، ربما على المدى الطويل لم تلعب هذه المنظمة أي دور هنا.

ولن نتفاجئ عندما نعرفون أنني لا أؤيد هذه النظرية أبداً، برأي أن المنظمات الحكومية الدولية يمكنها أن تستكمل لعب دور أساسي في

الفضاء، لأننا عندما نحلل لماذا لدينا منظمات حكومية دولية قد زالت بصفحتها كمنظمة حكومية دولية؟ فذلك نظراً لتطور إيجابي أساسي، وهو أن الأسواق قد تطورت بالنسبة إلى هذه المنظمات، وليس من باب الصدفة أن المنظمات الحكومية الدولية الثلاث التي أشرت إليها، هي جميعاً مرتبطة بمسألة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبالتالي لدينا هنا سوق جديد يشهد منافسة شاحنة، وكذلك إن المنظمات الحكومية الدولية لها وضع خاص على هذا السوق، ولكن لدينا مجالات أخرى لاستخدام الفضاء حيث لا يمكن للأصوات أن تتطور بشكل سريع وأنا أجلس هنا إلى جانب ممثل وكالة الفضاء الأوروبية الإيسا ESA، وعندما ننظر في علوم الفضاء وندرسها ملياً، مع بعض المخيلة هنا، يمكن أن نتخيل أن الإيسا يمكن أن تدعم بحثاً فضائية مكلفة للغاية على المدى المتوسط هنا. وعندما أتطلع في [يتعذر سماعها؟] للأنشطة، مجالس اليوميات سات EUMETSAT، مراقبة الفضاء المرتبطة بالأرصاد الجوية، أعتقد أنه على المدى القصير أو المتوسط سنرى أسواقاً جديدة تتطور تجعل من المنظمات الحكومية الدولية غير ضرورية هنا.

يمكن أن نشير إلى أن الاستخدام المتزايد للفضاء لديه بعض التطبيقات والانعكاسات التي تؤدي إلى زيادة دور المنظمات الحكومية والدولية، لا المح هنا أننا سنشهد دوراً جديداً هنا لمنظماتنا، لا، ولكن بعض المنظمات قد تنقرض، قد تزول، بعضها قد يبرز، بعضها جديد، ولكن هذه المنظمات ستكلف بمهمة جديدة مرتبطة بالاستخدامات الجديدة والحديثة للفضاء، وهذا يمكن أن يحل محل المهام التقليدية التي كانت هي تضطلع بها أو مهام تستمر بالاضطلاع بها إضافة إلى مهتم جديدة.

يسرني أن أفيدكم، وهذا مثال واحد حول هذه العملية التحديثية هنا، وهذا يرتبط باليوميات سات EUMETSAT، في 19 كانون الثاني/نوفمبر 2000، إن اتفاقية معدلة ليوميات سات EUMETSAT دخلت حيز التنفيذ، وبعد فترة 9 أعوام، إن هذه الاتفاقية المعدلة قد عدلت بعض القواعد المرتبطة، بالتصويت الميزانية والبرنامج ولكن أضافت أيضاً رصد المناخ وتغير المناخ وأضافتها إلى ولاية وصلاحيات يوميات سات EUMETSAT التي كانت أصلاً تقتصر فقط على الأرصاد الجوية، ونرى إذن أن المواضيع تتنوع في إطار المنظمات الحكومية والدولية.

أنتقل الآن إلى الحاجات الخاصة بالمنظمات الحكومية الدولية في مجال قانون الفضاء، هنا أعتقد أنه لدينا احتياجات خاصة ناجمة عن أداء مهام في القطاع العام أو الحكومي، إن هذا الأداء لا يمكن أن يكون حصرياً فقط على منظمات حكومية دولية، لدينا ممثلون هنا، ممثلون قوى أساسية، ويعملون على فترة

إذن، بهذه الملاحظات حول إمكانية المساهمة في حفظ وتطوير قانون الفضاء من خلال المنظمات الحكومية الدولية، أعتقد أن يوميت سات EUMETSAT بكافة أنشطتها في العام الماضي برهنت عن أساس وإمكانيتها لحفظ المعايير القائمة لقانون الفضاء، هذه المعايير القائمة تسمح ليوميت سات EUMETSAT بأن تستكمل أنشطتها في الفضاء كم خطط لها مع استثناء هذا القلق الذي لم يبرهن عنه بالنسبة إلى الأولوية التي يجب أن تُعطى لخدمات القطاع العام يمكننا نحن أن نستكمل عملنا ونشاطنا في الفضاء. شكرا.

الرئيس: شكرا لك على هذه الكلمات اللطيفة التي وجهتها لي، ولكنني أعتز أني بصفتي رئيسا للجنة صلاحياتي محدودة ولا يمكنني أن أقوم بأي ترتيب مع الله الذي هو سلطة من الخارج ليجعلنا نحصل على هذا الطقس الجميل الذي أنت أشرت إليه، وهو في الخارج في فيينا، ولكن ربما هذه من السمات التي عهدناها مع وصولي هنا يتحسن الطقس في فيينا.

إذن المتحدث التالي على قائمة المتحدثين هو ممثل جامعة الفضاء الدولية ISU، وأعطيه الكلمة.

السيد اشيليس (جامعة الفضاء الدولية)
(ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرا جزيلاً حضرة الرئيس، اسمح لي أن أهنئك على إعادة انتخابك وأن أعرب عن فخري للمشاركة في اللجنة الفرعية القانونية للكوبوس كممثل لجامعة الفضاء الدولية. إن اللجنة الفرعية القانونية وهي مشهورة في أعمالها وبداية نشاطاتها في قانون الفضاء لديها تأثير إيجابي في أجيال الطلاب الشباب بما فيهم أنا، لذلك أشكركم على إعطائي هذه الفرصة.

كما تعرفون إن جامعة الفضاء الدولية هي مؤسسة تعليمية مرتبطة بالفضاء، دولية ومتعددة الاختصاصات والثقافات، وإن المقر الرئيس لنا هم في ستراسبورغ ونحن نرتبط بشكل وثيق مع جامعات متنسبة لنا في 14 دولة عبر القارات الخمس. ونحن نقدم برنامجين، دراسة ماجستير على عام واحد في الدراسات الفضائية وكذلك دورة صيفية. نحن نشكل مركزاً محورياً هنا للعالم ولـ 2000 ممارس في مجال الفضاء من 70 دولة.

وإن لجنة الكوبوس بلجنتيتها الفرعيتين تجسد هذه الممارسة في التعاون الدولي في منهج متعدد الاختصاصات ويحترم تعدد الثقافات.

إن هذه الجوانب هي أساسية عندما نقدم تعليماً في مجال الفضاء. وإن الجامعة تهدف إلى إحضار الطلاب ليعملوا بشكل فعال مع زملاء وأخصائيين من دول عدة وذات اختصاصات مختلفة لتغطي الحواجز الثقافية فيما بين مختلف الأمم. لقد

طويلة منذ أكثر من 30 عاماً، وهم يستكملون هذه المهام.

هذا صحيح بالنسبة إلى الأرصاد الجوية، مثلاً NOAA في الولايات المتحدة قدمت خدمات مراقبة الفضاء للعالم بكامله وهي ناشطة في مجالات كثيرة أيضاً، لا أريد أن أتكلم عن كافة المنظمات الأخرى، ولكن بالنسبة إلينا في يوميت سات EUMETSAT إن ما نقدمه هو بعض المهام التي يضطلع بها القطاع العام ونعلق أهمية معينة هنا وأولوية فإن نرى أن الفضاء صار أكثر فأكثر مورداً طبيعياً يمكن أن يتعرض للاستنفاد، بعبارة أخرى بالنسبة إلى هذه المنافسة القائمة على حصص في المدار أو ترددات إذاعية.

يتعين على الأسرة الدولية الناشطة في الفضاء أن تعلق أهمية بالغة على الاحتياجات الخاصة بها، وإذا لم تتمكن عندئذ من الاضطلاع بتلك المهام التي هي في إطار القطاع العام. لا يمكن أن نطبق هنا هذه النظرية القائلة أول من يحضر هو أول من يحصل على الخدمة "first come, first serve"، هذا غريب بعض الشيء، خاصة أن المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض قد تحول إلى مدار يشهد اكتظاظاً شديداً، وبالتالي علينا أن نغير هذا المنحى على المدى الطويل.

الآن أود أن أتكلم عن الدور الخاص الذي يمكن للمنظمات الحكومية الدولية أن تلعبه أو ستلعبه في الواقع، بالنسبة إلى حفظ قانون الفضاء وتطويره. يمكنها أن تعزز الآراء القانونية للدول الأعضاء في مجال معين، إن المنظمات الحكومية الدولية يمكن أن تلعب كآلية فعالة تبعث حياة جديدة في قانون الفضاء. تذكرون في العام الماضي أنني أشرت إلى جمال معين عندما نسمح للمنظمات الحكومية الدولية في أن تلعب دوراً كاملاً في قانون الفضاء، لأننا يمكن عندئذ أن نستعمل هذه المنظمات لتشجع على التوقيع على هذه المعاهدات من أجل تطوير قانون الفضاء، من دون أن نضطر هنا إلى اللجوء إلى تصديق كل دولة عضوة على حدی.

وفي العام الماضي أعطيت مثال الـ ITU الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يضم أكثر من 180 دولة عضوة. إن كان لدينا معاهدة خاصة بالـ ITU توقع عليها تلك الدول جميعاً، فهذا يعطينا مكسباً قوياً عندما توقع الـ ITU وحدها على تلك الاتفاقية ولا ننتظر توقيع كل دولة عضوة على حدی. ولكن حتى في قانون الأعراف وفي المبادئ العامة للقانون يمكن هنا للمنظمات الحكومية الدولية أن تلعب دوراً من النمط ذاته كي تعمل على أنها هي التي تحدد سلوك الآراء القانونية في الدول الأعضاء وهي من الممارسات التي تتم عبر المنظمات الحكومية بذاتها.

لفائدة ولصالح كافة الدول والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

نحن في الجامعة على قناعة أن علوم الفضاء بما في ذلك قانون الفضاء هي ركائز أساسية لتحسين الحياة على وجه الأرض ولتعزيز معرفتنا بالكون وقدرتنا على استكشافه لصالح البشرية جمعاء. وفي هذه الروح اسمح لي أن أضمن لك أن جامعة الفضاء الدولية ستبذل قصارى جهدها لتساهم في إنجاح أعمال لجنة الكوبوس ولجنتها الفرعية القانونية. شكراً جزيلاً حضرة الرئيس.

الرئيس: شكراً لك على هذه البيان باسم جامعة الفضاء الدولية وأشكرك أيضاً على الكلمات اللطيفة التي وجهتها لي. لا أزال أرى طلب كلمة من ممثل وكالة الفضاء الأوروبية الإيسا ESA، الدكتور جابرييل لافيراندر لك الكلمة.

السيد لافيراندر (الإيسا، ESA) (ترجمة فوروية من اللغة الفرنسية): يسرني أن أكون معكم في هذه القاعة وأن ألتقي بأصدقاء قدامى لي، بشكل خاص يسرني أن أرى سعادة السفير [دنكلير] مثلاً، ويسرني أن ألتقي بأصدقاء جدد، وبالتالي أن أوسع وسط أصدقائي وصادقاتي هنا. هذه الحلقة من الصداقات التي هي أساسية لنا جميعاً إذا أردنا فعلاً أن نتحسن الحياة ونوعية الحياة على وجه الأرض.

لن أدلي ببيان حول الوثيقتين اللتين عرضتهما عليكم في A/AC.105/C.2/L.223، أود أن أقتصر فقط على بعض الملاحظات التي وردت في هذا التقرير والمرتبطة بالقسم الخاص لوكالة الفضاء الأوروبية، [الصفحة الثالثة من النص العربي L.223]، ولكنني أعتقد أنه يمكننا هنا أن نعلق على توجيهات أعمالنا وأعتقد أنه علينا أن نأخذ هذه المسائل بعين الاعتبار خاصة من جانب رجال القانون وبشكل خاص رجال الفضاء النشيطين في الفضاء.

بالطبع لدينا تحاليل عدة قام بها زميلي مثلاً من يوميست سات EUMETSAT بالنسبة إلى دور المنظمات الدولية الحكومية، لأننا نيرم عدداً من الاتفاقات الدولية فنحن أيرمن أكثر من 250 اتفاق مع دول لأننا نتكلم عن التعاون الدولي، وهذا الموضوع هو أساسي إذا أردنا أن نعزز التعاون الدولي.

من المهم أيضاً أن ننظر في دور المنظمات الدولية، كيف يمكننا أن نقدم خدمة للدول الأعضاء فيها؟ فنحن ندعوهم ونحثهم على تنسيق داخلي في مواقفهم مثلاً، كي تتمكن تلك الدول من إعداد وثائق عمل، وهذا من واجب كل منظمة دولية، صحيح أنها تعمل في الكواليس ولكنه عمل جوهري تضطلع به تلك المنظمات الدولية.

تبين لنا أنه مع نهج من هذا النوع، إن الحماس والالتزام الذي يشهده في أندية الطلاب لدينا وقدم الطلاب يمكن أن تتجسد عندما نتحول إلى سفراء وقواد في العالم. وأنا على ثقة أن أندية قدامى جامعاتنا الذين ينتشرون في كافة بقاع العالم سيستكملون دعمهم لأنشطة الكوبوس. إن أعضاء كثيرين في أسرة جامعتنا يساهمون في أعضاء في أعمال اللجنة ويسرنى أن أراهم حاضرين هنا في هذه القاعة بالذات.

إن جامعة الفضاء الدولية لديها قدرة مهمة هنا للمساهمة في إنجاز التدابير التي توصي بها لجنة الكوبوس كما وردت قرارات مؤتمر اليونيسبيس 3، على سبيل المثال، في إطار اليونيسبيس 3، إن محفل أجيال الفضاء كان بقيادة أندية قدامى جامعتنا.

ونحن يهمننا أن نضمن أن كافة الدول بغض النظر عن مستواها من حيث التنمية الاقتصادية والعلمية هي جميعاً مشاركة في استكشاف الفضاء واستخدامه، وإن التوزيع الجغرافي لطلابنا يبين أن جامعتنا تعلق أهمية بالغة على الدول النامية، لذلك نحن نعطي منح دراسية لمواطنين من دول غير ضالعة في الأنشطة الفضائية. فضلاً عن هذا نحن ننظم عدداً من الندوات والحلقات الدراسية حول مسائل تهم البلدان النامية وكخطوة مهمة لنؤكد اهتمام جامعتنا في الدول النامية كانت تنظيم برنامج الدورة الصيفية في تشيلي في العام 2000 مع تركيز خاص على استخدام الفضاء كرد لظاهرة El-Ninio و El-Ninia وكذلك لإنشاء وكالة الفضاء التشيلية.

وبالنسبة إلى البرامج التعليمية، فنحن نحاول أن نعالجها مع كافة اختصاصاتها المتعددة، ومع احترام اختلاف الثقافات هنا نحن في هذا العام نظمنا حلقة عمل كانت فيها محاكاة للجنة الفرعية القانونية حيث قام الطلاب بمفاوضات كأنهم يمثلون دولهم وقدموا حججاً للدفاع عن مواقف بلادهم ومصالحها. لدينا بنود جديدة أدرجناها كي نتابع أو نستيق حتى جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية كالعلاقات بين القانون العام والخاص في استكشاف الفضاء الخارجي، أو حتى الجوانب الخاصة القانونية للحطام الفضائي. ونحن نهتم بتنظيم حلقة عمل دولية حول أخلاقيات الفضاء وذلك بالتعاون مع لجنتم الفرعية وبدعم المنظمات والدول المهتمة، وستكون هذه الحلقة بمثابة متابعة للمناقشات التي بدأها في يونيسبيس 3.

نحن نتطلع إلى خدمة أهداف كوبوس والمساهمة في إنجاز أنشطتها مع الاستفادة من مسؤولياتها في مجال الفضاء، خاصة في مجال التعليم. بفضل التعليم نحن نقدم فائدة لمبدأين أساسيين حددتهما لجنة الكوبوس، وأعلن عنهما في معاهدة الفضاء الخارجي وهي استخدام الفضاء الخارجي

ومراقبة الأجرام وذلك يمكن أن يسيء لكافة الدول هنا.

بالنسبة إلى الحطام الفضائي إن مجلس الوكالة في كانون الأول/ديسمبر الماضي قد اعتمد قرارا في غاية الأهمية، نحن في أوروبا نعتبر أنه قرار مهم للغاية لأنه يسجل أن وكالة الفضاء الأوروبية كانت هنا أيضا مثالا يحتذى به، وبالتالي هي ستبذل قصارى جهدها هنا لتضمن أن الاعتبارات السياسية والقانونية لن تكون منسية هنا، أي وضع معاهدات، أو بكل بساطة مجرد دراسة ما هو قائم حاليا، ما هي الممارسات المطبقة والإجراءات التي سبق أن استخدمت هنا، يمكن هي أن تعزز وأن تشكل أساسا قانونيا أفضل من شأنها أن تحترم بقانون الأعراف أيضا ولم تتحول بعد إلى عرف معين. إذن بالنسبة إلى كل هذه الملاحظات أعتقد أن دور المنظمات الحكومية الدولية أساسي، لذلك أشكركم حضرة الرئيس بشكل خاص لإعطائي فرصة الكلمة. شكرا.

الرئيس: شكرا للسيد ممثل الوكالة الفضائية الأوروبية على الإسهام في هذا النقاش، وأغتنم هذه الفرصة كي أتوجه إليكم بالشكر بصفحتك رئيس المركز الأوروبي لقانون الفضاء، أشكركم على دعمك لجهود لجنتنا الفرعية وعلى مشاركتك في نشاطنا وخاصة بتنظيمك بالتعاون مع المعهد الدولي لقانون الفضاء، للندوة التي عقدت بنجاح كامل مساء أمس.

سيداتي سادتي، تجاوزنا الوقت المحدد لنا وعلي الآن أن أرفع هذه الجلسة وقبل أن أفعل ذلك، أود أن أعلمكم بجدول العمل لعصر اليوم.

عصر اليوم سوف نواصل دراسة البند الرابع "حالة المعاهدات الدولية الخمس للفضاء الخارجي وتطبيقها" وأود أن أوجه نداء للمنظمات الدولية الحاضرة في هذه الدورة كي تتقدم بإسهامها في مناقشة هذا البند إذا ما رغبت في ذلك.

بعد ذلك سننتقل لدراسة البند الخامس "أنشطة المنظمات الدولية في مجال قانون الفضاء" وإذا ما سمح لنا الوقت عصرا سوف أفتح باب النقاش حول البند السادس "تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وكذلك طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض".

هل لديكم أي أسئلة أو تعليقات على جدول العمل بالنسبة لجلسة العصر؟ إذن بإمكانني أن أرفع الجلسة. رفعت الجلسة.

سأشير إلى ملاحظتين خاصتين تهمان اللجنة هنا وهي بالنسبة إلى وكالة الفضاء الأوروبية والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، التدريب والتعليم، ترويج قانون الفضاء، هذا دور تعلق عليه أهمية بالغة وهو عزيز على قلبنا خاصة الاعتراف بقانون الفضاء وتعزيز أفكار هذا القانون في مختلف التوجهات. نعرفون أننا نعقد حلقات دراسية حول هذا الموضوع، نقوم بنشر وثائق عدة، وأعتقد أن هذه البحوث التي تتم بشكل حيادي بعض الشيء خارج أي اعتبارات سياسية هنا، هي تتم لاعتبارات قانونية بحتة وبالتالي يعطينا هذا الأمر، ربما أنا فخور بعض الشيء، ولكنها تعطينا هالة معينة للاعتراف بأعمالنا حتى من خارج الدول الأعضاء في وكالة الفضاء الأوروبية.

في التقرير المعروض عليكم في L.223 إن مجلس وكالة الفضاء الأوروبية قد اعتمد في تموز/يوليو الماضي قرارا حيث يعترف ويقبل المجلس بقرار صادر عن لجنة تسوية المطالبات Claims Commission، ونسيت اسمها باللغة الفرنسية، يعترف إذن بهذه اللجنة وبالطابع الإلزامي مع التحفظات، تحفظ بالمعاملة بالمثل والشرط أن الطرف الثاني بالنزاع يعترف هو أيضا بهذا الطابع الإلزامي. وبالطبع لدينا هنا بعض الدول الأعضاء في وكالة الفضاء الأوروبية الذين اعتمدوا هذا الحكم شرط المعاملة بالمثل، ولكن في إطار المنظمات الدولية فهذا حدث جديد لم نشهد له مثيلا له في الماضي، وبالتالي أعتقد أن وكالة الفضاء الأوروبية قد برهنت عن أنها، أمام الدول الأخرى، أنها يمكنها أن تحسن ما يعتبر ثغرة في اتفاقية المسؤولية، ثغرة أو من الشوائب التي اتسمت بها تلك الاتفاقية.

وبالتالي أود هنا أن أشير إلى ملاحظة أخيرة، وهي بالنسبة إلى اتفاقية التسجيل، ونحن هنا نعرب عن حساسيتنا حيال بعض الانتقادات التي شهدناها في الحياة العملية، بالنسبة إلى التسجيل، غالبا ما نشهد تأخرا في الإخطار بتاريخ الإطلاق وغالبا ما نواجه حالة حيث لا يمكن أن نذهب فعلا بعيدا من الناحية القانونية أو المعنوية، أن نقدم معلومات بموجب الاتفاقية حول التسجيل، ولكن يمكننا بالطبع أن نبذل ونقوم بأمور أفضل، وأنا سأحاول في هذا المجال وفي إطار وكالة الفضاء الأوروبية أن أضمن أننا سنحسن ممارستنا وتطبيقنا لاتفاقية التسجيل مع تقديم مزيد من المعلومات، على أساس طوعي بالطبع ومن دون أن نعرض أي مسألة للخطر.

ملاحظة أخيرة أود أن ألفت الانتباه إليها، وهي ما نتكلم عنه هنا في مناسبات عدة، وهي حماية البيئة بما في ذلك مسألة الحطام الفضائي. ليست حماية البيئة هي فقط الحطام الفضائي هنا، يمكن أن تكون حماية أيضا من شأنها أن تزج مراقبة الفلك

اختتمت الجلسة الساعة 13/07